



PROVISIONAL
A/39/PV.95
7 January 1985
ARABIC



الأمم المتحدة
الجمعية العامة

الدورة التاسعة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الخامسة والتسعين

المعدودة بالمقر، في نيويورك،
يسوم الثلاثاء، ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤، الساعة ١٥/٠

الرئيس: السيد هيلفاسون
(نايب الرئيس)
(ايسلندا)
نم: السيد لوساكسا
(الرئيس)
(زامبيا)

- قضية فلسطين [٢٣]

(أ) تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

(ب) تقرير الأمين العام

(ج) مشاريع قرارات

- برنامج العمل

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة.

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية. وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر.

84-64566/A

نظرا لغياب الرئيس ، تولي الرئاسة نائب الرئيس السيد هيلغاسون (ايسلندا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥ / ٢٠

البند ٣٣ من جدول الاعمال (تابع)

قضية فلسطين :

(أ) تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

(A/39/35) ؛

(ب) تقرير الامين العام (A/39/130 - S/16409 و Add.1) ؛

(ج) مشاريع القرارات (من A/39/L.37 الى A/39/L.40) .

السيد فوم (جمهورية تنزانيا المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

يعتبر وفد بلادى أن المسألة المطروحة على الجمعية من أكثر المسائل التي تواجه المجتمع الدولي حسما ، وذلك بحكم أهميتها الاستراتيجية للشرق الاوسط ، وبحكم أن السلم والامن والاستقرار في المنطقة لا يمكن احلالها دون حل القضية الاساسية في الصراع . ولأن قضية فلسطين قضية أساسية فيما يتعلق بالسلم والامن والىمين وهي فوق ذلك قضية حرية الانسان وكرامته ، ومسعى شعب ، هو الشعب الفلسطيني ، الى اعمال حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير .

ولا يزال الشعب الفلسطيني ، بعد ٣٦ سنة من تقسيم أرضه ، محروما من أهم حقوقه الاساسية الانسانية والسياسية والوطنية ، في تحد سافر لاحكام القانون الدولي وميثاق الامم المتحدة وقراراتها ومقرراتها . ولا تزال اسرائيل تقوم حتى اليوم - بمزيج شيطاني من القوة والتدابير التشريعية والادارية الظالمة التي لا تضاهيها سوى تلك التدابير التي يتخذها نظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا - بشن حملة لترسيخ سيطرتها في فلسطين . ان التدابير الجارى اتخاذها لتغيير التكوين الديمغرافي والطابع الجغرافي والمركز الادارى للاراضي الفلسطينية المحتلة ولعزل

الشعب الفلسطيني عن تاريخه وحضارته ودياره ، ولتتويض هويته ، وللتشكيك فسي وجوده الوطني ، بل حتى للتضام عليه تدريجيا ، هذه التدابير كلها تشكل جزءا من هذه المؤامرة . ونتيجة لذلك ، لم يتحول الشعب الفلسطيني الى مواطنين من الدرجة الثانية في بلدهم فحسب ، وانما لا يزال يتعرض لاذلال لا هوادة فيه ، وللمضايقات ولجميع أنواع العنف بما في ذلك القتل . لقد أصبح اغتيال القادة الفلسطينيين جزءا لا يتجزأ من الاعمال المنافية للقانون التي ترتكب ضد الشعب الفلسطيني على أيدي المحتلين .

وليس بوسع المجتمع الدولي أن يقف غير مبال ازاء القضاء المنهجي على شعب بأكمله في الشرق الاوسط . وينبغي له أن يقف في وجه العدوان الاسرائيلي ، والى جانب الحقوق الفلسطينية . وينبغي للمجتمع الدولي ، الى جانب اعترافه بهذه الحقوق أن يبدأ عملية لتعويض تدابير ملموسة لضمان ممارسة تلك الحقوق دون تدخل خارجي . وينبغي التأكيد على تلك الحقوق كما وردت أصلا في قرار الجمعية العامة ١٨١ (د - ٢) لعام ١٩٤٧ ، وكذلك على الحق في العودة ، وحق التعويض وما إلى ذلك .

ان هذه المنظمة تقع عليها مسؤولية تاريخية مباشرة عن هذه المشكلة . وينبغي لهذه المنظمة أن تواصل اداء الدور المركزي لحلها ، على أساس القرارات المتعددة الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن .

ان اعتماد الجمعية العامة لقرارها ٣٢٣٦ (د - ٢٩) الذي يتضمن الحقوق الاساسية للشعب الفلسطيني بما في ذلك حق تقرير المصير دون تدخل خارجي وحق الاستقلال الوطني والسيادة ، وحق العودة ، وحق استعادة حقوقه بكل الوسائل والحق في الاعتراف به كطرف أساسي في البحث عن سلام دائم في الشرق الاوسط ، هذا الاعتماد يؤكد الالتزام المستمر لهذه المنظمة باعادة الحقوق الفلسطينية . وفي هذا الاطار ، لم يتوان المجتمع الدولي ، رغم النكسات المتعددة التي نتجت عن تسلط وعناد اسرائيل ، في جهوده لتحقيق هدفه الرئيسي ، وهو اعادة السلام الى الشرق الاوسط .

واعترافا بهذا الاعتبار الاساسي ، انصبت جهود المجتمع الدولي على الحاجة الى العمل الجماعي تحت اشراف هذه المنظمة . ويؤكد هذا الموقف اعتماد المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين المعقود في جنيف في عام ١٩٨٣ لاعلان جنيف بشأن فلسطين ، واعداد برنامج عمل بشأن اعمال حقوق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والاستقلال والحرية والتنمية الوطنية والاجتماعية الحرة .

وفضلا عن هذا ، كان اعتماد هذه الجمعية للقرار ٥٨ / ٣٨ جيم أساسا ، اعترافا بالحاجة الى تنسيق الجهود الدولية للتوصل الى حل عادل ودائم لقضية فلسطين . لقد أيدت هذه الجمعية في ذلك القرار المطالبة بعمد مؤتمر دولي للسلام بشأن الشرق الاوسط . ويجسد ذلك القرار الاجماع الدولي بشأن اطار السلام الذي يشمل العناصر الرئيسية لأية عملية تؤدي الى تحقيق هذه الغاية .

ولذلك ، فان وفد بلادي ، اتساقا مع موقفه ، يود أن يكرر مرة أخرى تأييده القوي لاقتراح عمدة المؤتمر ، على أساس المبادئ الاساسية الستة وهي : أولا ، المعارضة القوية والرفض التاطع لسياسات اسرائيل وممارساتها في الاراضي المحتلة ، وبصفة خاصة انشاء المستوطنات ؛ ثانيا ، انها احتلال اسرائيل للاراضي العربية وفقا لمبدأ عدم جواز الحصول على الاراضي بالتموة ؛ ثالثا ، بطلان جميع التدابير التشريعية والادارية التي اتخذتها سلطات الاحتلال ، والتي غيرت أو حاولت أن تغير طابع ومركز مدينة القدس ؛ رابعا ، الاعتراف بحق منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الوحيد والاصيل للشعب الفلسطيني في الاشتراك على قدم المساواة مع الاطراف الاخرى في جميع الجهود الرامية الى احلال السلام في المنطقة ؛ خامسا ، اعمال الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني في تقرير المصير والاستقلال بما في ذلك الحق في اقامة دولة مستقلة ؛ وأخيرا الاعتراف بحق جميع الدول في المنطقة في وجود مستقل داخل حدود معترف بها دوليا . هذه العناصر الرئيسية ، كما وردت في اعلان جنيف المعني بقضية فلسطين لا تزال تمثل الاساس القوي لأي تسوية ممكنة لهذه القضية .

ومنذ الدورة الاخيرة ، واصل المجتمع الدولي نظره في تضية فلسطين . وأكد مجددا كل من اجتماع وزراء ورؤساء وفود البلدان غير المنحازة الذي انعقد هنا في نيويورك في تشرين الاول / اكتوبر ، واجتماع القمة العشرين لمنظمة الوحدة الافريقية الذي اختتم مؤخرا ، تأييدهما لحقوق الشعب الفلسطيني غير التابله للتصرف وكررا ايمانهما بأن تضية فلسطين هي لب مشكلة الشرق الاوسط والسبب الرئيسي للصراع العربي الاسرائيلي - وهو صراع لا بد أن يكون حله شاملا ، وعادلا ، ودائما ، ويقوم على المبادئ الاساسية للميثاق ، ويأخذ في اعتباره الطابع المتداخل للعناصر التي تتكون منها المشكلة .

وبصفة خاصة ، فان مؤتمر قمة منظمة الوحدة الافريقية بالاضافة الى اداة :
" كل المناورات والصيغ التي تستهدف منع الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه في تقرير المصير ، وتحقيق مطامحه الوطنية في العودة الى وطنه ، وممارسة حريته وسيادته الكاملة " .
يؤكد من جديد دعمه الثابت لخطة السلام العربية التي اعتمدت في مؤتمر القمة العربي الثاني عشر الذي عقد في فاس في ايلول / سبتمبر ١٩٨٢ بوصفها :
" اسهاما هاما في السعي من أجل تسوية عادلة وشاملة لصراع الشرق الاوسط ، ويطالب بتنفيذ قرار الجمعية العامة ٥٨ / ٣٨ جيم بشأن عقد مؤتمر دولي للسلام معني بالشرق الاوسط " .
واذا كانت فترة الستة والثلاثين عاما الماضية التي بحثت فيها المشكلة قد ابرزت أية حقيقة ، فهي ان تلك المشكلة تعد تحديا ضخما يواجه المجتمع الدولي . كما أنها بينت أن حل المشكلة الفلسطينية لن يتحقق الا اذا أخذت جميع جوانبها في الاعتبار ، وتمت استعادة ودعم وحدة كل الاطراف المعنية مباشرة ، وزاد تعزيز التعاون الوثيق بين أولئك الذين يؤيدون باخلاص التضية العادلة للشعب الفلسطيني واننا نطالب المجتمع الدولي بأن يواجه هذا التحدي .

السيد الاسطى (اليمن) : اننا ونحن نتحدث مجددا أمام هذه الجمعية الموقرة بشأن القضية الفلسطينية ، فاننا نعلم أنكم جميعا مدركون تماما بأن هذا الموضوع قد أشبع بحثا وتحليلا . وان ما يمكن قوله الآن حول هذه القضية قد تكرر قوله عشرات ، بل مئات المرات ، على مدى ٣٧ عاما .

ان كل الوفود تعرف حقيقة الوضع تماما في فلسطين ، وما الذى جرى ويجرى لها ولشعبها نظرا لما أصابها من خيبة الامل ، على مر السنين ، في مقدرة وكفاءة منظمنا على حل المشاكل السياسية والدولية ، وعلى رأسها مشكلة فلسطين .

ان وفد بلادى ، لىأسف بشدة للحالة الخطيرة والمحنة التي وصلت اليها هذه المنظمة . وتقاع المسؤولية فني نظرننا بالدرجة الاولى على طس عاتق أعضاء المجلس الامن ، وطمس رأسهم الدول الاعضاء الدائمون في المجلس ، وبالذات تلك التي ما فتئت تنال من منظمنا ، وتحد من جديتها وقدرتها على حل المشاكل الدولية ، عن طريق الاستهتار واللامبالاة بآراء ومواقف الاغلبية الساحقة من الدول الاعضاء في المنظمة وعن طريق سوء استعمالها لحق النقض في مجلس الأمن .

ومع ذلك ، فان وفد اليمن يود أن يؤكد تأييده لما جاء في توصيات اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، ولتوصيات المؤتمر الدولي المعني بالقضية الفلسطينية ، الذى عقد في جنيف من ٢٩ آب/اغسطس الى ٧ تموز/يوليه من عام ١٩٨٣ ، ولمشروع السلام العربي الذى أقر في مؤتمر القمة العربي الثاني عشر بمدينة فاس في أيلول /سبتمبر من عام ١٩٨٢ .

كما يود وفد بلادى أن يؤكد موقفنا الواضح والثابت من قضية فلسطين ، من أن أى مشروع لحل القضية الفلسطينية لا يتضمن الانسحاب الكامل الغير مشروط للقوات الاسرائيلية من جميع الأراضي العربية المحتلة ، بما فيها مدينة القدس الشريف ، والاعتراف الكامل بالحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني ، بما فيها حقها في العودة وتقرير المصير واتمامة دولته المستقلة على ترابه الوطني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، مشروع محكوم عليه بالفشل .

ونكرر هنا مجددا تأييدنا لعقد مؤتمر السلام الدولي المعني بالشرق الاوسط ، تحضره كل الاطراف على قدم المساواة ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ، وذلك للوصول الى حل عادل ودائم وشامل للقضية .

لقد حان الوقت لأن يتكفل المجتمع الدولي بوضع حد للغطرسة والعدوان الاسرائيلي . وقد حان الوقت أيضا لان تنصف الحقوق الفلسطينية العادلة . وبات واجبا على الدول التي تدعم اسرائيل ، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية ، التي تمد اسرائيل بالسلاح والمال والدعم السياسي والدبلوماسي والعسكري ، أن تعيد النظر في مواقفها تجاه اسرائيل وسياساتها العدوانية في منطقة الشرق الاوسط . ويحدونا الامل أن يسهم الاتفاق الاخير بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي للتفاوض بدون شروط مسبقة على جميع المواضيع ، في الوصول الى نتائج ايجابية ، ليس بالنسبة للمفاوضات الخاصة بنزع السلاح فحسب ، وانما بالنسبة لحل كل المشاكل الدولية وعلى رأسها القضية الفلسطينية ، على أسس عادلة تستند على الحق والشرعية .

ان عكس الحقائق وتشويه الواقع وتزوير التاريخ ، وكذا تبرير العدوان والسياسات التوسعية بأنها دفاع عن النفس ، هو اسلوب اسرائيل المعتاد ، هو اسلوب ممجوج وزائف لدينا جميعا . وصار العالم يعرف مزاعم اسرائيل الباطلة . ان العالم والمجتمع الدولي اليوم بأكمله يتف في جانب ، واسرائيل في جانب آخر تتحدى الجميع بكل صلافة وتعجرف .

اننا نتمنى من الاعماق وسنعمل بكل جهد واخلاص على أن نرى ذلك اليوم الذي ينتصر فيه الحق ، ويسود فيه العدل ، وينال الشعب الفلسطيني حقوقه كاملة غير منقوصة ، وتأخذ دولة فلسطين مكانها الطبيعي بيننا ، كعضو كامل العضوية .

السيد صلاح (الاردن) : يستند الموقف الاردني من المشكلــــــــة الفلسطينية على مرتكزين اساسيين هما : أولا - ان استمرار الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية ، بما فيها القدس وغزة ، الذي يحول دون ممارسة الشعب العربي الفلسطيني لحق تقرير المصير ، واحتلال اسرائيل للجولان وضمها بعد ذلك ، هما سبب استمرار التوتر وقيام الحروب في الشرق الاوسط . ثانيا : ان تخفيف حدة التوتر ، وبالتالي تحقيق السلام في الشرق الاوسط ، تلك المنطقة الحساسة والحيوية من العالم بات اليوم مسؤولية دولية اكر من اى وقت مضى .

ان قصة الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية معروفة للجميع . فخلال السبعــــــــة عشر عاما الماضية اتضح بما لا يقبل الشك - ولهذه المنظمة الدولية بالذات - حقيقة النوايا العدوانية التوسعية الاسرائيلية تجاه الشعب الفلسطيني ، وتجاه الضفة الغربية وغزة . فلم تعد أية دعاية اسرائيلية ، سواء فيما يتعلق برغبة اسرائيل السلمية ، أو حول " رفض " العرب للسلام ، تخفي وجود مخطط اسرائيلي ثابت وسياسة مدروسة لتهويد الضفة الغربية وغزة ، كما فعلت بالقدس والجولان من قبل . والدليل على ذلك هو سعي اسرائيل الحثيث والمحموم لخلق حقائق دائمة في الأراضي المحتلة ، آلمة أن تؤدي هذه الحقائق في نهاية المطاف الى تحويل وجود اسرائيل القائم على القوة والعدوان في تلك الأراضي الى وجود " شرعي " ، " قانوني " في المستقبل . من هنا سعت اسرائيل باستمرار الى الماطلة وكسب الوقت ، ومقاومة كافة جهود السلام . وهذه حقيقة يجب أن تكون ماثلة أمامنا باستمرار عندما ننظر الى المشكلة الفلسطينية . وأخطر ما فيها أنها تمثل دعوة مستمرة الى التوتر والعنف ، حيث لا يمكن ، وأقول لا يمكن ، وتحت أى شكل من الأشكال ، قبول سياسة الأمر الواقع هذه ، التي تسعى اسرائيل الى فرضها في المنطقة . فالسلام بأى ثمن دعوة للحرب . وهذا ما أثبتته دروس حربين كونيتين عانت من ويلاتهما البشرية شرمعاناة . ولا أجدني بحاجة الى التذكير بأن اسرائيل في جوهر الواقع تمارس الآن فلسفة : " السلام بأى ثمن " . ويدرك السادة المندوبون خطورة هذا التوجه على الاستقرار والأمن العالميين . فمهما حاولت اسرائيل ، ومهما عملت لتغيير الطابع السكاني والجغرافي لهذه الأراضي ، فلا بدّ من عودة الضفة الغربية بما فيها القدس ، وغزة والجولان ، الى

السيادة العربية . وكلما صعدت اسرائيل من نشاطها الاستيطاني في هذه الأراضي وممارستها القمعية ضد الشعب الفلسطيني ، فانها في الواقع تزيد من وتيرة العنـف والتطرف في المنطقة ، وبالتالي من احتمالات مواجهة عالمية بمقدورنا الآن تفاديها .

وإذا كان سجل اسرائيل في الأراضي العربية المحتلة ، وفي المنطقة ، هو تنكر مستمر لمبادئ القانون الدولي ، ومصدر للعنف والتطرف ، فان موقفها من هذه المنظمة الدولية ، ومن الجهود التي تبذل ضمن اطارها ، وخاصة جهود سعادة الأمين العام لعقد مؤتمر دولي للسلام حول الشرق الأوسط لا يقل جنوحا وخطرا .

هذا ملخص سريع للتطورات التي حدثت بشأن قضية فلسطين منذ أن ناقشتها الجمعية العامة في العام الماضي ، ويمثل في امعان اسرائيل لترسيخ الاحتلال ، والسعي لتحويله واقعا " شرعيا " من ناحية ، ثم تجاهلها ومقاومتها لجهود السلام من ناحية أخرى ، واستهتارها بالشرعية الدولية والاجماع الدولي . وانني لست بحاجة الى اعادة تأكيد خطورة هذا الوضع على الأمن والسلم الدوليين .

ازاء هذا الواقع استند التصور الأردني باستمرار الى حقيقة أنه لا بد من الالتزام بالمبادئ الأساسية التي تحكم النزاع العربي - الاسرائيلي ، التي جسدها الشرعية الدولية في العديد من المواقف والمناسبات الجديدة ، وخاصة قرار مجلس الأمن (٢٤٢) ١٩٦٧ . واذ كنا قد قبلنا وطالبنا بتنفيذ قرار مجلس الأمن هذا ، فليس لأن هذا القرار بالأصل كان مطلبا أردنيا . لقد قبلنا به لكونه يمثل أساس الاجماع الدولي ، ويجسد المبدأ الذي قبله المجتمع الدولي ومجلس الأمن ، السلطة الدولية المعنية بصيانة السلم والأمن الدوليين ، لأن يكون أساسا لحل سياسي دائم وعادل في الشرق الأوسط ، وهو " الأرض مقابل السلام " . وقد أثبتت الأحداث التي مرت بعد صدوره وخاصة في عام ١٩٧٣ ، أن هذا القرار لا يزال يمثل أساس الاجماع الدولي لحل النزاع العربي - الاسرائيلي سياسيا . ونستطيع أن نرى جوهر هذا القرار في كافة المبادرات السلمية ، سواء تلك التي صدرت عن الجانب العربي أو عن غيره أيضا . غير أن المبادرات السلمية هذه التي جاءت كل منها لتطرح موقفا تفاوضيا للفرقاء ، والتي رفضتها اسرائيل ،

لها مدلول سياسي آخر . فالى جانب أن هذه المبادرات تعبر عن رغبة عالمية لتحقيق حل سياسي يقود الى سلام شامل وعادل ، وبالتالي دائم في الشرق الأوسط ، فانها تبين التوجه السلمي وحسن النية لدى الجانب العربي الذي قبل بها بشكل أو بآخر . وهي تبين من ناحية أخرى أن الجانب العربي ، بما فيه الشعب الفلسطيني ومثله ، ينطلق من مبدأ الشرعية الدولية ، وما قبلت به الأسرة الدولية كأساس للتموية في الشرق الأوسط .

ويعني هذا الأمر ، أن على الأمم المتحدة مسؤولية مباشرة للقيام بما يتجـاوز تقديم الأفكار والمبادئ ، بل الانتقال الى مرحلة العمل على تطبيق هذه المبادئ . كما يتعين على الجميع تسهيل مهمة الأمم المتحدة هذه . ولذلك سعينا في الأردن ، ومعنا الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة ، من أجل ابقاء فرض السلام حية . وفي هذا الاطار لا بد من الاشارة الى الدور الايجابي الذي لعبه أهلنا تحت الاحتلال في المحافظة على الاطار الموضوعي والمتوازن للتحرك السياسي العربي ، والذي يشكل التنسيق الأردني مع منظمة التحرير جوهره وطلبعته . فالى جانب تحطيمهم أقسى أنواع البطش والارهاب لدفعهم الى الهجرة ، فقد استطاع أهلنا في الأراضي المحتلة تحويل معاناتهم الى ممارسة وفكر سياسي موضوعي ومرتزن ، يتمثل في الحفاظ على التراب الوطني وعلى عروبة هويتهم .

وضمن هذا قاوم الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال ، ورفض دعوات التطرف والانقسام ، بغض النظر عن الأسلوب الذي طرحت بموجبه . أما نحن في الأردن فقد التزمنا بضمير أهلنا وشعبنا العربي الفلسطيني تحت الاحتلال ، واعتبرنا ذلك مقياس تحركنا . وكنا لا نريد أن نعلن ذلك لكونه بديهية ، غير أن البعض بات يتصرف وكأن الشعب الفلسطيني مجرد جماعات أو مجموعات ، أو حتى أفراد معدودين يمكن المساومة عليهم في لعبة الأمم ، ضمن نهج من التطرف واللاعقلانية اللذين أوجدتهما اسرائيل ، واللذين أصبحا أنجع وسيلة لتنفيذ مخططاتها التوسعية والعدوانية ضد الأمة العربية . لقد كانت ارادة أهلنا تحت الاحتلال هي المؤشر والمقياس الأولي لتحركنا السياسي مقرونة بالأساس الذي قبله المجتمع الدولي للحل السياسي والمتجسد بقرارات مجلس الأمن الطزمة . وعليه قمنا بكل ما يلزم ، وما نستطيع القيام به لتأمين بقاء استمرار شعبنا العربي الفلسطيني متشبثاً بأرضه . كما قمنا بالعمل على بلورة ارادته ومشئته ، فكان التنسيق مع منظمة التحرير من أجل التوصل الى تصور موضوعي مشترك حول السبل التي تقود الى انقاذ الأرض . وفي الحقيقة ؛ ان الشعب الفلسطيني قد أكد مجدداً على عرويته من جانب ، وعلى أصالته الوطنية من جانب آخر . فجدد الجانب الأول بتمسكه بالوحدة الفلسطينية الأردنية التي يمثلها تاريخ واحد مجيد ، ومعاناة مشتركة في الحاضر ، ومستقبل وحدوي ، سيكون ، ومهما طـال الزمن ، نقطة بارزة على صفحات التاريخ . أما تعبيره عن هويته وأصالته الوطنية ، فقد

تجلى في تسكته بارادته واستقلال قراره . ونحن في الأردن نعرف ذلك ونعيشه حيث
تسك أبناء الشعب الفلسطيني بقرارهم الوحدوي عام ١٩٥٠ رغم ، كل محاولات نسف—ه
من قبل الكثيرين من أعداء الوحدة العربية . من هنا قدم الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال
منهج التحرك السياسي الدولي تجاه مأساته . فقد أعطى المجتمع الدولي دليلا على
التزامه بالتراث والهوية مقرنا ذلك بالعمل الموضوعي ، وعلى أساس الاجماع الدولي ، لتحقيق
السلام بين العرب واسرائيل . كما أكد من جديد أن العمل المخلص نحو قضية فلسطين
هو مدعاة للاجماع والتلاحم العربيين ، وليس سبيلا للفرقة . فكان الحوار الأردني — مع
منظمة التحرير تجسيدا من الطرفين للالتزام بما تطيه متطلبات انهاء الاحتلال ، واستعادة
الأرض العربية وفي مقدمتها القدس ، وتتويجا للمعطيات الموضوعية لمعاناة الشعب الفلسطيني
والحفاظ على مستقبله الوطني .

ان ما ذكرته قبل قليل هو جزء من بديهيات وجودنا السياسي وتجربتنا الوحدوية ،
كشعب أردني يعيش حالة الاحتلال التي يعيشها شريكه الشعب الفلسطيني في وحدة مقدسة
ومصيرية . فالشعب الفلسطيني أثبت التزامه بالوحدة كقيمة وكهدف قومي باعتبارها كانت
وستبقى الضمانة الأساسية والفعالة لنيل حقوقه الوطنية في فلسطين . ونحن في الأردن
لا يسعنا الا أن نكرس مشاركتنا ومعايشتنا للالام التي يعانيها هذا الشعب تحت نـيـر
الاحتلال . وقد مررت على ذلك فقط للتذكير بأننا عندما بادرنا بتحركنا السياسي كانت
معاناة شعبنا العربي — الفلسطيني ، ومسؤوليتنا نحوه ، الدافع الأولي لهذا التحرك .
فالأردن عزيز بأهله وقومه ، وسيدافع عن نفسه وأمتة مهما غلت التضحيات . ولكننا ، نتطلع
الى تحرير أهلنا واناؤهم ، وليس الى زيادة معاناتهم ، وتوريث هذه المعاناة للأجيال
المقبلة . اننا نريد أن نورت أجيالنا المقبلة على الأمل العمل الموضوعي والتصور السليم
العدلاني ، ان لم نستطع أن نورثهم السلام والأمل والبناء .

هذا هو اطار تحرك الأردن السياسي الذي تجسد في التجاوب مع كافة الجهود
والمبادرات السلمية ، والتي كان اطارها الدعوة الى عقد مؤتمر دولي تحضره كافة الأطراف
المعنية في النزاع العربي — الاسرائيلي ، يختار فيه الشعب الفلسطيني ممثليه بملء الحرية
والارادة . وهذا ما التزمنا به في الأردن عندما أعلننا قبولنا بقرار الرباط عام ١٩٧٤ ،

وعندما دخلنا في حوار مع منظمة التحرير الفلسطينية ، حيث كانت تلك هي رغبة أهلنا في الضفة الغربية ، وغزة ، الذين عبروا بكل وضوح مجددا في هذا العام ، ومؤخرا خلال انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني في عمان ، بأن وحدة الشعبين الأردنيين والفلسطيني حقيقة تاريخية مقدسة ، وأن التنسيق الأردني مع المنظمة يجب أن يكون أساسا لبلورة تصور سياسي مشترك ينطلق من مبدأ غير قابل للمناقشة أو التفاوض ، وهو الانسحاب الإسرائيلي من كافة الأراضي العربية المحتلة مقابل الاعتراف والأمن لكافة دول المنطقة وشعوبها . من هذا المنطلق فاننا نعتبر أن هذا التنسيق وسيلة لتجسيد ارادة الشعب الفلسطيني الحرة ، وقاعدة لتحرك سياسي تركنا فيه لمنظمة التحرير الخيار لأن تتخذ بملء حريتها ومسئوليتها ، الموقف الذي يطيه عليها التزامها القومي وتشيلها للمعاناة الفلسطينية ، بعد أن أعلن جلالة الملك الحسين بن طلال في خطاب افتتاح دورة المجلس الوطني الفلسطيني السابعة عشرة في عمان ، ان الأردن سيتقبل الخيار الذي تتخذه المنظمة في هذا الشأن . فالشعب الفلسطيني بعد أن أكد ارادته الحرة مرة أخرى ، وبعد أن أكد انتماءه الوحدوي والقومي ، يريد ويتوقع منا أن نبادله الاخلاص والالتزام والمسؤولية . وان كنا نحن في الأردن قد آمنا بذلك وطبقتاه ، فانه لا يخالفنا أدنى شك بأن ذلك سيكون أولوية التحرك السياسي لمنظمة التحرير ، مثلثة هذا الشعب .

كما ان الشعب الفلسطيني الراح تحت الاحتلال ، عندما جسد الوحدة الاردنية - الفلسطينية ماضيا ، وحاضرا ، ومستقبلا ، وعندما طرح التحرير كمطلب وطني ، فانه أعلن بذلك نداء الى الأمة العربية لتلتفت حول هدف انقاذه . كما وجه أيضا شعبنا العربي الفلسطيني الرسالة ذاتها الى المجتمع الدولي ، مناشدا الضمير العالمي للتحرك على أساس من العدل والموضوعية والاعتزان . وقد طالب الفلسطينيون بالسلام ، وهم يقامون الاحتلال بما يملكون من سهل متواضعة . ولذلك فان الاعتدال الذي جسده الس جانب مقاومتهم المشروعة ، واستمرار نضالهم ، تثقل المخرج المشرف من المأزق القائم .

فانما كان اعتدال الشعب الفلسطيني ، وقبوله بحكم الأسرة الدولية ، يسهل على منظماتنا مواصلة جهودها من أجل اقامة سلام شامل دائم وعادل في الشرق الأوسط ، فان كفاحه العادل ، واصراره على أن ينصفه العالم ، يعتبر حافلا دون تناسي العالم له ولا لأمه ، وبالتالي الوقوع في مطب عقدة الذنب مستقبلا . فبكل بساطة وصراحة ، نجد الشعب العربي الفلسطيني اليوم يقدم ، من خلال نضاله واعتداله ، فرصة للمجتمع الدولي لأن يتفادى هذا الأخير ما يقود الى أن نشعر جميعا بعقدة الذنب هذه في مستقبل الأيام .

من ناحية أخرى ، أود التأكيد على أن التحرك الأردني - الفلسطيني ، السياسي ، لا يتم في فراغ ، وأن هناك الكثير من الصعوبات والعراقيل التي توضع أمامه ، وخاصة من قبل اسرائيل ، التي لم تسمح حتى لمثلي الضفة الغربية من أعضاء المجلس الوطني بالمشاركة في اجتماعه لاتخاذ القرار المستقل نحو صناعة السلام ، وصيانته بعد تحقيقه .

ومثل ذلك كان موقفها السلمي من مؤتمر السلام الذي دعت اليه الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وسعى أمينها العام لتأمين انعقاده . ذلك المؤتمر الذي يحمل اسم السلام ، ويعطي فرصة حقيقية لتلبية المطالب المشروعة لطرفي النزاع ، ألا وهي الانسحاب ، وحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني ، ثم الأمن والاعتراف لاسرائيل . كما انني لن أتحدث عن ممارسات اسرائيل اللاانسانية وغير القانونية ضد الشعب العربي الفلسطيني ، وفي الأراضي العربية المحتلة . فسجل اسرائيل حتى الآن قد أقنع هذه المنظمة الدولية لتؤكد عام ١٩٨٢ ان اسرائيل دولة غير محبة للسلام . وانما كانت تریده ، وأعني بذلك السلام ، فانها تستطيع المبادرة الآن ، لاثبات حسن نواياها . فبماكانها وقف عليها

تهويد الاراضي العربية المحتلة ، والاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، ووقف نشاطها التخريبي التوسعي في المنطقة ، والكف عن سياسات الهيمنة واستخدام القوة ، بما يتضمن ذلك من عسكرة كاملة للمجتمع الاسرائيلي ، ومن خلق حالة خطيرة من الاستقطاب الدولي . وازا كانت اسرائيل غير مكترثة لأن تبادل الى خلق جو من الانفراج ، فان الأمم المتحدة ، وبشكل خاص ، الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن ، تتحمل مسؤولية خاصة تجاه الشعب الفلسطيني ، وتجاه احلال السلام ، والمحافظة على الأمن والاستقرار . وان على الأمم المتحدة أيضا أن تبادر الى فرض السلام ان استمرت اسرائيل في مقاومته ، والآ فقد تصبح هذه المنظمة ، أمل الانسانية ومحط أنظارها ، ضحية للتعذت والتطرف والعدوان .

غير أن الأمم المتحدة عجزت حتى الآن عن الاضطلاع بدورها بشكل مناسب . وازا كان البعض قد حاول المساهمة في تحقيق سلام شامل ودائم في الشرق الأوسط ولم يستطع فقد يكون من الأجدى أن يساهم هؤلاء من خلال هذه المنظمة ، من أجل انجاز هذا الهدف النبيل والضروري في الوقت نفسه . وازا كانت الولايات المتحدة تتحمل ، كدولة عظمى ، مسؤولية خاصة تجاه السلام ، فعليها المبادرة لوضع ذلك موضع التنفيذ . وازا كانت جهودها الثنائية لم تثمر ، فربما يكون ذلك بسبب انها اختارت أن تكون الى جانب أحد طرفي النزاع ، وليس كوسيط محايد . فعلاقات الولايات المتحدة الخاصة والمميزة مع اسرائيل استغللتها هذه الأخيرة لصالحها فقط ، وبات بالتالي واضحا ، وهذا ليس مصدر شماتة أو ارتياح لنا ، ان الولايات المتحدة قد خسرت من الناحيتين ، بينما فازت اسرائيل بالمقدار الذي خسرتة الولايات المتحدة . فامريكا التي استثمرت الكثير فسي اسرائيل ، وبحجة أن مثل هذا قد يقود اسرائيل الى أن تكون أكثر مرونة وأقل تصلبا وتطرفا ، وجدت نفسها تخسر ، بالاضافة الى موارد ها ، تأثيرها السياسي في علاقاتها مع قادة اسرائيل . وأصبح هذا الدعم المادي والسياسي غير المحدود ، الذي تقدمه الولايات المتحدة الى اسرائيل ، مصدرا للتأثير على سعة ومصادقية الولايات المتحدة ، عربيا ودوليا ، بدلا من أن يكون خدمة لدور امريكي بناءً ومتوازن في المنطقة . انني لا أريد الدخول في تفاصيل ومعطيات العلاقة غير المتوازنة بين الولايات المتحدة

واسرائيل . فمرانه بات من الحكمة الدارجة أن هذه العلاقة تعود بالضرر ، ليس فقط على الولايات المتحدة ، بل وعلى الاستقرار والسلام الاقليميين . فاذا كانت الولايات المتحدة ، ترى أن تأييد اسرائيل المتعنتة والمتصلبة والتوسعية يحظى بالأولوية تجاه مسؤوليتها الدولية ، فاننا نواجه بالفعل موقفا صعبا للغاية . فاذا كانت الولايات المتحدة تعتقد ، وتنفذ ما تعتقده ، بأن أمن اسرائيل هو جزء من التوجه الأمريكي في الشرق الأوسط ، فان هذا الواقع يفرض على العرب أن يعملوا للدفاع عن وجودهم وحقوقهم المشروعة .

انه ما يدعول عدم الارتياح أن تجد الأمم المتحدة نفسها تترجو دولة عظمى التجاوب مع الجهود لعقد مؤتمر دولي في صدد طلبها من اسرائيل الانصياع لذلك . ان الولايات المتحدة دولة عظمى ، وتستطيع أن تحمي مصالحها المشروعة داخل المنظمة الدولية وخارجها ، وطيه فلا أعتقد أن مشاركتها الأسرة الدولية في ايجاد سلام دائم وشامل في الشرق الأوسط يمكن أن يكون أقل أهمية وفاعلية ، وعلى المدى البعيد ، من تحقيقها ذلك بمفردها .

اننا ندرك صعوبة المهمة التي أوكلتها الجمعية العامة الى سعادة الأمين العام من أجل متابعة جهوده لعقد مؤتمر دولي للسلام ، يضمن الأمن والاعتراف لجميع دول منطقة الشرق الأوسط وشعوبها . فهناك تعذت وتصلب اسرائيلي . وهناك عدم حماس من دولة عظمى ، يوافق ذلك شلل وعجز أصاب مجلس الأمن وأجهزة المنظمة الدولية . فيران ما يحرك هذه جمعيا هو ارادتنا نحن ، وايماننا بالمستقبل ، وأعتقد أن ذلك هو ما يجب أن نلجأ اليه في هذه اللحظات الصعبة ، وهي العودة لشحن هممنا وتكريس ارادتنا لتحقيق السلام بين العرب واسرائيل على أساس من العدالة والشرعية الدوليتين . لقد استمعتم ظهر اليوم الى محاضرة من الندوب الدائم الاسرائيلي ، أقل ما يمكن أن يقال عنها انها لم تكن موفقة لسببين ؛ لانها لا تخدم أهداف الأمن والسلام الذي تسعى هذه المنظمة الى تحقيقه في الشرق الأوسط ، ولكونها تستند في جوهرها الى مجموعة من التحريفات والتحويلات التي باتت الآن معروفة لدى الجميع . ويبين أن الندوب الاسرائيلي الجديد أراد أن يبرز سلفه في التحريف وطرح النظريات الجديدة ، ولكنه طبعاً لا يمكن أن يجارى زميله في مجال القانون الدولي ، فاختر ميدانا أعم وأشمل ، هو ميدان العلاقات الدولية ، حيث حاول تقديم نظريات جديدة عن الحرب والسلام ، وعن التاريخ ونشوء الأمم المتحدة والشعوب والقوميات .

انني لا اجد نفسي بحاجة الى الرد على جميع التحريفات التي وردت ضمن هذه المحاضرة للندوب الاسرائيلي . فهي من حيث المبدأ تفسر نفسها بنفسها ، وأكتفي بالاشارة الى بعض الملاحظات العامة . فمسؤولية اسرائيل عن حرب عام ١٩٦٧ أصبحت حقيقة واضحة وموثقة . فالدول العربية لم تبادر الى الهجوم على اسرائيل ، لا ، بل ان اسرائيل هي التي كانت قد أعلنت قبل بداية الحرب انها سوف تهاجم سوريا ، وستحتل دمشق لتغيير نظام الحكم فيها . وقد أعلن العديد من ثقة المؤرخين السياسيين والقانونيين ، ان اسرائيل هي التي كانت تخطط للحرب ، ولخلق وضع متفجر في المنطقة ، وذلك كما جاء في صحيفة ال " أوبزرفر " في عددها الصادر في ٥ حزيران / يونيو ١٩٦٧ . انني لا أريد أن أدخل في تفاصيل نظرية الأمن الاسرائيلية القائمة على الضربات المفاجئة والوقائية ، ومباشرة الغزوات تحت مظلة الدفاع عن النفس . فبدأ الدفاع عن النفس

تشويهه هنا ، كما تم الاستهتار بمبادئ القانون الدولي التي جعلت منها اسرائيل مجرد " دار للمقاومة " لتبرير عدوانها على الشعب الفلسطيني وعلى الأمة العربية . وبالمناسبة ، هناك اشارة مهمة في محاضرة الندوب الاسرائيلي حول حرب ١٩٦٧ ، وفيها من الحروب التي شنتها اسرائيل فيما بعد على جيرانها العرب ، هي أن الضفة الغربية تحولت الى يهودا والسامرة . و اذا كانت اسرائيل تعتبر أن الضفة الغربية هي اراضي يهودية ، فيجب ألا تنتظر العرب " ليشنوا " عليها العدوان ، كما تدعي ، لتسعى الى الوصول الى هذه الأراضي . أعتقد أن تفسير حرب ١٩٦٧ وما سبقها من تهويدات اسرائيل ، يمكن في اصرار اسرائيل على الاحتفاظ بالضفة الغربية والقدس وفزة والجولان . وطبعاً التبريرات التلمودية أو الأمنية الواهية دائماً موجودة .

لقد بدا واضحاً ان مندوب اسرائيل يريد القول لكم ان المنتصر يحظى بكل شيء ، وان المغلوب عليه الاستسلام . و اذا كان هذا توجه اسرائيل ومنطلقها في التعامل مع القضية الفلسطينية ومع هذه المنظمة الدولية بالذات ، فلا اعتقد ان هناك اية قيمة او فائدة من محاولة السماع له هنا في هذه القاعة ، حيث يتم انصاف المظلوم ، وحيث يصنع السلام والعدل .

لقد أنكر المندوب الاسرائيلي وجود مشكلة اراضي محتلة ، وأنكر وجود مشكلة اللاجئين ، ثم رمى بمسؤولية هذه الأخيرة على القادة العرب . و اذا كانت اسرائيل فسر مسؤولية عن مشكلة اللاجئين ، وهي التي قامت بمذابح دير ياسين وقبية ، ثم تلتها حملات دعائية ضد سكان الضفة الغربية وفزة عام ١٩٤٨ ، تنذرهم فيها بأن مصيرهم سيكون مصير أهالي هاتين القريتين المنكوبتين ، اذا كانت اسرائيل غير مسؤولة عن نزوح مليوني لاجئ فلسطيني منذ ١٩٤٨ ، فلتسمح لهم بالعودة بكل بساطة ، اذا كان نزوح هؤلاء ليس هدفاً اسرائيلياً . فمن المنطقي ألا تكون في عودتهم أية مشكلة لاسرائيل ، وعليه ، فلماذا لا تسمح لهم بالعودة ؟

لماذا تطالب اسرائيل العرب باستيعابهم ، وتحملين النتائج السياسية والأخلاقية لتدمير الهوية الوطنية للشعب الفلسطيني ، بدلا من قبولها عودتهم الى بيوتهم ومنازلهم التي شردوا منها ؟

لقد ضمت المحاضرة التي ألقاها الندوب الاسرائيلي هذا الصباح ، كما أشرت ، الكثير من التحويرات وأنصاف الحقائق . وليس أدل على ذلك من محاولته تحوير ليس فقط التاريخ ، بل حتى الجغرافيا والوجود القومي والهوية القومية للأمة العربية . فالشعب الفلسطيني غير موجود والأردن هو فلسطين ، وفلسطين هي الاردن ، والشعب الأردني غير موجود في قاموس الندوب الاسرائيلي . انه لمن المستهجن أن يحاول النـدوب الاسرائيلي أن يحدد للأمة العربية هويتها القومية ، وعلاقات الشعوب العربية مع بعضها ، ويتناسى حقيقة أن اسرائيل تتكون من مستوطنين أتوا من مختلف أنحاء العالم ضمن فلسفة أيديولوجية عنصرية ، هي الصهيونية ، ليشرروا شعبا عربيا كاملا ، محاولين في الوقت نفسه الهيمنة على المنطقة برمتها .

أخيراً لقد بذل المندوب الاسرائيلي جهداً ، وصرف وقتاً كبيراً من وقته
السادة المندوبين في هذا الصباح ، وهو يقتبس من اقوال لقادة عرب تطالب بما اسماء
" تدمير اسرائيل " . والحقيقة ان هذه لعبة يهواها الناطقون الاسرائيليون ، حيث
انها تخدم اهداف اسرائيل لمحاربة السلام . والغريب ان المندوب الاسرائيلي لم
يكثر لذكر الاقتباس من دعوات السلام العربية ، وخاصة تلك التي نادى بها الاردن ،
وجلالة الملك الحسين بالذات . ان هذا يبين مصداقية محاضرة المندوب الاسرائيلي .
فيران هذه المصداقية تتلاشى عندما ندرك انه حتى لم يكن اميناً وصادقاً في اقتباساته .
فعندما مر على ذكر الرسالة الاذاعية التي وجهها جلالة الملك المعظم الى افراد
الجيش العربي الذين كانوا يدافعون عن تراب القدس عشية حرب حزيران / يونيه ، قام
بتحريفها بالشكل الذي يخدم اهدافه ، لاثارة مشاعر الحقد الديني والتعصب
والتطرف . فقد ذكر المندوب الاسرائيلي :

(تكلم بالانكليزية)

" اقتلوا اليهود حيثما تجدوهم . اقتلوهم بأسلحتكم وبأيديكم

وبأسنانكم " .

(وواصل كلمته بالعربية)

وحرفية نص رسالة جلالة الملك كانت " قاتلوهم " ، ويعني مقاتلي العدو ،
وليس " اقتلوهم " ، كما حرفها المندوب الاسرائيلي . وكان جلالة يفتبس من نص روح آية
قرآنية تحرم الاعتداء على المدنيين من نساء وأطفال وشيوخ ، الذين لم توفرهم
اسرائيل في حصارها لبيروت .

اما اسطوانة ان الاردن هي فلسطين ، وفلسطين جزء من الاردن ، فلا
أدرى كيف يتجرأ المندوب الاسرائيلي على ذكرها ، وهو يحاول جاهداً ابراز براءة
اسرائيل من اي مسؤولية تجاه المشكلة الفلسطينية . الا يدرك المندوب الاسرائيلي
ان هناك حقائق جغرافية وتاريخية موضوعية موجودة خارج التفكير الاسرائيلي
التوسعي والتحريفي ؟

ان الاردن للاردنيين ، كما ان فلسطين للفلسطينيين ولا يحق لأحد ان يقرر هوية وموطن اي شعب اصيل ، تمتد جذوره في ارض اجداده آلاف السنين ، كما هي الحال بالنسبة الى الشعبين الشقيقين الاردني والفلسطيني . ان الشعب الفلسطيني لا يبحث عن وطنه اينما كان ، فهذه سعة من سمات المستعمرين ، وهي بالفعل تنسجم مع فلسفة الصهيونية العالمية التي تقوم عليها اسرائيل ، وهي البحث عن حيز ولا ضير ، حتى ولو كان على حساب الغير .

السيد فرح درير (جيبوتي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

تمثل قضية فلسطين احد التحديات الكبرى التي يواجهها المجتمع الدولي اليوم . فقد اشعلت بالفعل نيران خمس صراعات مدمرة ، وما زالت تشكل تهديدا للسلم والامن الدوليين . وبدأت المأساة الفلسطينية عندما قررت هذه الجمعية اعطاء افضل جزء من فلسطين ، ضد ارادة الشعب الذي ظل يعيش في ذلك البلد منذ زمن سحيق ، لمهاجرين من اليهود قدموا من كل حدب وصوب . لقد كان المجتمع العالمي مازال واقعا تحت تأثير الصدمة التي احدها الرعب النازي ، عندما قرران ينشئ في فلسطين وطننا لضحايا المحرقة ، دون مساس ، كما اعتقد ، بمصالح العرب الفلسطينيين . ومع ذلك ، فان اقامة وطن يهودي في فلسطين ليكون ملاذا لليهود في الشتات ، انطوى مع الاسف على تشريد وحرمان الشعب الفلسطيني . وكما كان يروج الصهيونيون قبل انشاء اسرائيل ، فقد ارادوا اعطاء مصداقية للافتراض المنافي للطبيعة أو العقل بأن فلسطين لم تكن مأهولة . وأدى الارهاب والمذابح التي ارتكبت كمقدمة لانشاء اسرائيل ، الى دفع الفلسطينيين الى المنفى ، وهي عملية مازالت مستمرة حتى اليوم بشكل محزن . ولم تتجاهل الامم المتحدة المحنة الفلسطينية . فقد اعتمدت الجمعية العامة القرار ١٩٤ (د - ٣) ، الذي يؤكد حق الفلسطينيين المشتمين في العودة الى ديارهم واستعادة ممتلكاتهم المسلوبة . ورفضت اسرائيل ذلك القرار ، وما زالت تتحدى اي محاولة من جانب المجتمع الدولي لعلاج أوجه الظلم التي ترتكبها ضد الشعب الفلسطيني .

وقد اعترفت اليوم الغالبية العظمى من المجتمع الدولي بأن قضية فلسطين تمثل جوهر الصراعات والتوتر المستمر في الشرق الاوسط . وليس هناك من عاقل - ذكرا كان او أنثى - يمكنه ان ينكر مشروعية النضال الذي يخوضه الشعب الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية كما يؤكد حقه في العودة الى وطنه ، وحقه في تقرير المصير والاستقلال ، واقامة دولته ذات السيادة على ترابه الوطني . هذه هي الحقوق فيسير القابلة للتصرف التي يحق لكل شعب في العالم ان يتمتع بها . ولا يطالب الفلسطينيون بشيء اكثر او اقل من ذلك ، انهم يطالبون بمكانهم الحق تحت الشمس .

بيد ان اسرائيل دأبت طوال وجودها على ان تنكر ، ليس فقط الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني ، بل صلب وجوده ايضا . وكما هو معروف فان شغل اسرائيل الشاغل هو اجلاء السكان الفلسطينيين عن الاراضي المحتلة بغية ضم هذه الاراضي في نهاية المطاف . ومن التكتيكات الاكثر فعالية ، التي تلجأ اليها سلطات الاحتلال في سعيها لطرد السكان من وطن آباؤهم واجدادهم ، برنامج الاستيطان والاستعمار . ويؤثر الانتشار الخبيث للمستوطنات في الاراضي المحتلة تأثيرا عميقا على الحياة الاقتصادية والاجتماعية للسكان . وكل مستوطنة استعمارية تقام قرب قرية أو بلدة فلسطينية يقصد بها دائما خنق تلك القرية او البلدة بتحويل موارد المياه والطاقة عنها . وما زالت عملية الاستيطان تعجل بسرعة كبيرة لتلبي احتياجات الـ ١٠٠ مستوطن يهودي المخطط استيعابهم بحلول عام ١٩٨٥ ، وبذلك تغير من التكوين السكاني للاراضي المحتلة . وفي حين ان تلك المستوطنات تفرض أعباء ثقيلة على ظروف الحياة للسكان العرب ، فان المستوطنين الذين تسلحهم سلطات الاحتلال ، يرتكبون اعمال عدوان سافرة ضد هؤلاء السكان . وكما نعرف جميعا ، تتعرض المؤسسات التعليمية لهجمات مسلحة من الارهابيين الذين ترعاهم الدولة ؛ وتتعرض وسائل النقل العام للقصف والمنازل للهدم ، بل ان حرمة اماكن العبادة تنتهك ، كما حدث في محاولات تفجير المسجد الاقصى ومسجد عمر ، واحراق مسجد سعد الدين في نابلس والهجوم على الحرم الابراهيمي في الخليل . وفي حين يتعرض العرب الفلسطينيون للاعتداءات اليومية فان اي احتجاج يقومون به يواجه بتدابير قاسية .

ان العقاب الجماعي وحظر التجول والاحتجاز التعسفي والطرده والتعذيب بل وحتى القتل ، كل هذا اصبح نمطا سائدا في الحياة اليومية في الاراضي العربيـة والفلسطينية المحتلة . ويقصد بجميع هذه التكتيكات جعل الحياة بالنسبة للفلسطينيين والعرب فيرآمنة وغير محتملة الى حد يفضلون عنده الهجرة على العيش في فلسطين . لقد باءت كل محاولة اسرائيلية لطمس الهوية الوطنية الفلسطينية بالفشل . ان الامة الفلسطينية واحدة من اقدم الامم في العالم ، ويشهد التاريخ على استمرار وجود الفلسطينيين في فلسطين منذ الازل ، وقد اقاموا على مر العصور نظاما قوميا وفنيا وتشريعيا يثبت وجود مجتمع ذي قومية محددة ، وهذا المجتمع بدوره يشكل جزءا من مجتمع قومي اكبر ، هو المجتمع العربي . ان استمرارية الفلسطينيين التاريخية هذه هي المبرر الذي استندت اليه عصبة الامم في عام ١٩٢١ ، قبل انشاء دولة اسرائيل بسنوات ، عندما اعترفت بالفلسطينيين كأمة .

ان اسرائيل تستطيع ان تقتل الفلسطينيين وتطردهم وتصادر ممتلكاتهم وتغتصب تراثهم الثقافي وتدنس اماكن عبادتهم ومعالمهم الثقافية ، وتستطيع ان تحرمهم من الحقوق الاساسية للانسان ، ولكنها لن تستطيع ابدا ان تدمر روح المقاومة فيهم ، وطموحاتهم وارادتهم القومية ، التي هي استمرار لتاريخهم . ان اسرائيل تعرف هذا اكثر من اى شخص آخر . ومنذ ان اختار الفلسطينيون منظمة التحرير الفلسطينية كممثل وحيد لهم ، وشبح القومية الفلسطينية المتنامي باطراد يلاحق السلطات الصهيونية .

ان فزولبنان في عام ١٩٨٢ ، وهو فزوليس له ما يبرره ، وما خلفه من مذابح ودمار ، قد ارتكب بهدف واحد وهو التصفية الجسدية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، ودفنها جنبا الى جنب مع آمال الشعب الفلسطيني وطموحاته الوطنية تحت حطام بيروت . لقد اجتازت منظمة التحرير الفلسطينية المحنة وخرجت منها مصممة اكثر من ذي قبل على مواصلة الكفاح من اجل الاستقلال الوطني .

لقد برهنت القيادة الفلسطينية مرة اخرى في بداية هذا العام على حنكتها السياسية والدبلوماسية ، عندما ووجهت بوضع حرج . وقد بدد اجتماع المجلس

الوطني الفلسطيني في عمان اى شك ربما قد اضمرته بعض الدوائر . لقد اثبت اجتماع عمان للعالم ان منظمة التحرير الفلسطينية لا تمثل الفلسطينيين في المنفى فقط ، بل تمثل ايضا الفلسطينيين الموجودين في فلسطين .
ان المسؤولية الاساسية للأمم المتحدة هي ان تجد حولا سلمية للصراعات التي قد تهدد السلم والامن الدوليين . وقضية فلسطين قد تشعل صراعا آخر في أية لحظة من اللحظات . واليوم ، تعتقد الغالبية العظمى من اعضاء الامم المتحدة ان عقد مؤتمر دولي بشأن الشرق الاوسط يوفرافضل طريق يفضي الى احلال سلم عادل ودائم في المنطقة .

ان السنة القادمة ستتم اربعين سنة مرت على انشاء الامم المتحدة . وستكون مناسبة للاحتفال ، الا انها ستكون ايضا مناسبة لاستعراض وتقييم انجازات المنظمة ومواطن فشلها . ولن تستطيع الامم المتحدة ان تقدم للعالم في تلك المناسبة هدية افضل من حل عادل ودائم لقضية فلسطين .
وأخيرا ، أود ان اثنى على لجنة الامم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه فير القابلة للتصرف ، وان اعرب عن تقديري لها ، تلك اللجنة التي لم تدخر اى جهد ، في ظل القيادة القديرة للسفير ماسامبا سارى ممثل السنغال لتعزيز الوعي الدولي بكفاح الشعب الفلسطيني ، وفي دعم ذلك الكفاح ، لممارسة حقه فير القابل للتصرف في تقرير مصيره وفي اقامة دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة .
انني اهنيء اللجنة على تقريرها الممتاز (A/39/35) ، الذي اعدته باتقان لابرارز شرعية كفاح الشعب الفلسطيني ، ووفد بلدى يوافق على ما جاء فيه موافقة تامة . وفي هذا الصدد يأمل وفد بلدى ان تنال استنتاجات اللجنة وتوصياتها ، الدعم الكامل من جانب المجتمع الدولي .

السيد اوشينغس - ولبورن (اوفندا) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : لقد قرأ وفد بلدى باهتمام وعناية تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه فير القابلة للتصرف (A/39/35) ، وتقرير الامين العام (A/39/130) و Add.1 . وأود ان اثنى على السفير سارى ممثل السنغال ، وأعضاء اللجنة ، وهو

ثناء يستحقونه ، لجهودهم التي لا تكل لانجاز ولايتهم التي ناطتها بهم الجمعية العامة . كما اننا نثني بنفس المقدار على الامين العام ، الذي بذل خلال العام الماضي جهودا جبارة للتوصل الى حل سلمي للصراع في الشرق الاوسط .

لقد كانت قضية فلسطين ولا تزال اكثر المشاكل الحاحا من بين المشاكل التي تسبب قلقا متواترا للامم المتحدة منذ انشائها . فقد بقي البند بارزا على جدول اعمال الدورات المتعاقبة للجمعية العامة وفيها من المحافل الدولية . وهذا صحيح فقط لأن الاخفاق في حلها هو السبب الرئيسي للصراع في الشرق الاوسط ، ذلك الصراع الذي يشكل تهديدا خطيرا للسلام والامن الدوليين .

لقد ادركت الجمعية العامة ، عندما تناولت هذا الموضوع في عام ١٩٤٧ ، ضرورة انشاء دولة عربية فلسطينية . فالقرار ١٨١ (د - ٢) ، الصادر في عام ١٩٤٧ ، والذي تستمد منه اسرائيل وجودها ، يشترط انشاء دولة فلسطينية .

وبمقتضى هذا القرار التزم المجتمع الدولي بالعمل على اقامة دولة فلسطينية .
وبالتالي ارتهن قبول اسرائيل في عضوية الأمم المتحدة بالوفاء بمطلب هو التزامها
بخطة الأمم المتحدة للتقسيم . ولم يكن في نية الأمم المتحدة أن تسفر اقامة دولة
اسرائيل عن ظلم يلحق بالشعب الفلسطيني . ولكن هذا الشعب للأسف أصبح ينكر
عليه الآن حقوقه غير القابلة للتصرف . لقد فرض عليه أن يعيش في المنفى الأبدى ،
أو أن يعاني من القهر تحت الاحتلال الأجنبي .

ان العقبة الأساسية التي تعترض اقامة دولة فلسطين ، وايجاد حل سلمي
للنزاع في الشرق كانت ولا تزال التعنت الاسرائيلي . ان أهداف اسرائيل كانت واضحة
لسنوات كثيرة ؛ بالرغم من أنها أخفيت وراء أفتنة مختلفة . ان هذه الأهداف ترمي
الى دمج الأراضي العربية المحتلة في اسرائيل ، مع ايجاد طريقة كفيلة بتخفيض
عدد السكان العرب ، وتشتيت اللاجئين الفلسطينيين المنتشرين في أماكن عدة ،
وسحق أى بادرة للقومية أو الثقافة الفلسطينية ، وتحقيق السيطرة على جنوب لبنان .
لقد رفضت اسرائيل بصورة مستمرة أية تسوية سياسية تفي بالحقوق غير القابلة
للتصرف للسكان الأصليين ؛ وهي تسعى لتحقيق أهدافها عن طريق القمع والارهاب
الصادر عن الدولة ، وخداع المجتمع الدولي بحملة دعائية ضخمة استهدفت منذ
وقت طويل تشويه حقيقة قضية فلسطين .

ان اسرائيل منذ لحظة انشائها بدأت في انتهاج سياسات القيام بأعمال
ترمي جميعها الى منع التنفيذ الكامل للقرار ١٨١ (د - ٢) ؛ وشرعت على الفور
في التوسع فيما يتجاوز الحدود المرسومة لها في خطة الأمم المتحدة للتقسيم . وعن
طريق أعمال عدوانية وحروب ابتلعت اسرائيل المزيد من الأراضي الفلسطينية والعربية ،
بهدف واضح هو منع الشعب الفلسطيني من استعادة حقوقه غير القابلة للتصرف . ومنذ
عام ١٩٦٧ أصبح هدف اسرائيل احكام قبضتها على الأراضي المحتلة . والاسلوب
التقني الرئيسي الذي تتبناه لتحويل الغزو الى ضم ، هو غزو المستوطنات العديدة
المكثفة في الأراضي المحتلة .

ان الضم والتوسع واقامة المستوطنات أمور تتناقض مع القانون الدولي .
 والمادة ٤٧ من اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ تحرم بصورة محددة ضم الأراضي
 المحتلة . كما تحظر المادة ٩٤ النقل أو الترحيل الاجباريين لسكان المناطق المحتلة .
 وتحرم أيضا قيام سلطة الاحتلال بنقل أى مواطنين لها الى المنطقة المحتلة . ولكن
 بالرغم من ادانة الأمم المتحدة لاسرائيل وتحذيرها لها فقد استمرت في انتهاك
 هذه الأحكام ورفضت العدول عن أعمالها .

وبالرغم من محاولات تزييف الحقائق ، فان الكثير من الزعماء الاسرائيليين
 لم يخفوا أبدا أهدافهم الحقيقية . وفي محاضرة ألقيت في الجامعة العبرية في أيار/
 مايو ١٩٨٠ حذر الجنرال غازيت ، أحد ضباط المخابرات الاسرائيلية السابقين ،
 من الجلاء عن أى جزء من ارض اسرائيل التاريخية ، التي يجب أن تبقى بالكامل تحت
 السيطرة الاسرائيلية ، وأن تكون دولة يهودية أساسا . وعندما أشار الى السكان
 العرب الأصليين قال : " ان الحل بالنسبة لهم يجب أن يوجد خارج اسرائيل
 التاريخية " .

ان تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي
 تمس حقوق الانسان لسكان الأراضي المحتلة يعطي أحدث الأمثلة عن كيفية قيام
 اسرائيل بتغيير المركز القانوني والطبيعة الجغرافية والطابع الديموغرافي للأراضي
 العربية المحتلة منذ ١٩٦٧ . لقد رفضت اسرائيل باصرار الاعتراف بانطباق اتفاقية
 جنيف لعام ١٩٤٩ على الأراضي المحتلة . ومن واقع خلفية ضم مرتفعات الجولان
 السورية ، وضم القدس ، والغزو الوحشي للبنان ، واحتلال جنوب لبنان بعد ذلك -
 لتحقيق هدف معلن ألا وهو تدمير منظمة التحرير الفلسطينية ، بات من الواضح أن
 اسرائيل تعتزم ضم الضفة الغربية وغزة في اطار سعيها الى اقامة اسرائيل الكبرى .
 ويبدو أن النوع الوحيد من السلم الذى تتطلع اليه اسرائيل ، والذى تعتزم فرضه
 على المنطقة ، هو السلم الذى ينكر الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني،
 ويستبعد امكانية أى حل شامل وعادل للنزاع في الشرق الأوسط .

لقد سعت اسرائيل دائما الى طمس الهوية الوطنية الفلسطينية . ولكن تاريخ العقود الأربعة الماضية يبين أن الفلسطينيين قادرون على بذل تضحيات باهرة بغية الحفاظ على هويتهم الوطنية الفلسطينية وتحقيق استعادة حقوقهم غير القابلة للتصرف . ولقد ثبت هذا عن جدارة بفشل الهجوم الضارى الاسرائيلي على الفلسطينيين ابان غزوها الأخير للبنان ، في اخماد روح الحرية التي تلهم كفاحهم التحررى . وبالمرغم من الهجمات الخسيصة التي تعرضوا لها ، وتشتتهم بعد خروجهم من بيروت ، فان كفاحهم مستمر دون هوادة ، ويحظى بدعم الأغلبية الساحقة للمجتمع الدولي .

لقد اثبتت منظمة التحرير الفلسطينية بما لا يدع مجالا للشك انها الممثل الوحيد والأصيل للشعب الفلسطيني . وقد خرجت من الهجمة الاسرائيلية الضاربيصة بمكانة أعز ونفوذ سياسي أقوى . وبقيت هي الممثل الحقيقي للشعب الفلسطيني .

وقد رفض سكان الضفة الغربية روابط القرى التي تحاول السلطات الاسرائيلية فرضها عليهم . وغني عن البيان أنه ينبغي للذين يتطلعون الى حل سلمي لصراع الشرق الأوسط أن يكونوا على استعداد للتباحث والتفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية . ومن المؤسف أن اسرائيل ، وأحد الأعضاء البارزين في هذه المنظمة مازالا يرفضان قبول هذه الحقيقة . ونحن نعتقد أن قبول الجميع لتلك الحقيقة من شأنه أن يسهم على نحو ايجابي في عملية السلم ، ويثني اسرائيل عن تعنتها .

ان مناهضة اسرائيل لمنظمة التحرير الفلسطينية ، واصرارها العنيد على عدم السماح لها بالجلوس الى مائدة المفاوضات بشأن السلم ، لا يرجع ، في رأينا ، الى أى حكم من أحكام ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية . ان اسرائيل تعترض على منظمة التحرير الفلسطينية لأنها الرمز الحي للقومية الفلسطينية ، ولأنها تذود عن حقوق الفلسطينيين غير القابلة للتصرف ، التي تحاول اسرائيل انكارها .

وقد أوضح ديفيد كريغين في رسالة بعث بها الى مجلة الـ "اكونوميست" ، نشرت في العدد الصادر في ١٠ تموز/يوليه ١٩٨٢ ، السبب الحقيقي لاعتراض اسرائيل على أية مناقشات مع منظمة التحرير الفلسطينية ، اذ يقول :

" ان المجموعة الوحيدة التي لا تريد التباحث معها هي حقاً منظمة التحرير الفلسطينية . ولا يرجع ذلك الى كونهم أناسا سيئين ، وانما تكمن العقبة في الموضوع الذي ستتناوله المباحثات . ولا يمكن أن يخرج هذا الموضوع عن مسألة اقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية ، وهو الأمر الذي لا نستطيع أن نوافق عليه مطلقاً " .

ونحن نطلب الى أولئك الذين يرفضون التباحث مع منظمة التحرير الفلسطينية استنادا الى هذا السبب الخاطيء أن يسألوا اسرائيل عما اذا كانت على استعداد لقبول اقامة دولة فلسطينية حسبما تدعو قرارات الأمم المتحدة ، اذا تم الوفاء بذلك الشرط .

ان رد اسرائيل على جميع مقترحات السلم الصادرة عن أية جهة ، والداعية الى تحقيق حل عادل يراعي حقوق الفلسطينيين غير القابلة للتصرف اتسم بطابع سلبي واستفزازي . ويتباين هذا الموقف مع الموقف الايجابي لمنظمة التحرير الفلسطينية والبلدان العربية . فهي تبدي مرونة بالرغم من الاستفزازات الاسرائيلية . وقد أيدت خطة فاس التي بموجبها تستطيع كل دول المنطقة التعايش داخل حدود آمنة ومعترف بها دولياً . ومما يبعث على الأسف ، أن اسرائيل تتذرع بحقها في العيش داخل حدود آمنة لتمنع في رفضها الاعتراف بحق الفلسطينيين في تقرير المصير والدخول في حوار يضم منظمة التحرير الفلسطينية .

ويدعو المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين ، المعقود في جنيف في العام الماضي الى عقد مؤتمر دولي بشأن السلم في الشرق الأوسط . وقد صادقت الجمعية العامة في القرار ٣٨ / ٥٨ جيم على هذه التوصية ، ومنحت أميننا العام الولاية لاتخاذ ترتيبات لعقد المؤتمر . ونحن نرى أن هذا القرار يوفر آلية جيدة لوضع تسوية عادلة ودائمة . ولكن اسرائيل تواصل للأسف وضع العراقيل أمام عقد المؤتمر . ونحن نناشد كل من يعنيه الأمر أن يتعاونوا مع الأمين العام ، وأن يهيئوا المجال لعقد المؤتمر . وكما تبين من مؤتمر السلم السابق المعقود في كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٣ ، والذي اشتركت في رئاسته الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، فان مثل هذا المحفل من شأنه أن يعزز فرص نجاح عملية السلم في المنطقة * .

أما العناصر الرئيسية للحل العادل للقضية الفلسطينية التي تشكل لب صراع الشرق الأوسط ، فهي واردة في عدد كبير من قرارات الأمم المتحدة . وينبغي اقرار السلم في اطار عادل وشامل . ولن يتحقق لهذا الاطار الطابع الشامل والعادل الا باعمال حقوق الشعب الفلسطيني ، وبمشاركة جميع الأطراف المعنية . ولا بد

* شغل الرئيس مقعد الرئاسة .

أن يشتمل على العناصر التالية : أولا ، انسحاب اسرائيل من الأراضي العربية المحتلة ؛
ثانيا ، الاعتراف بحق اللاجئين في العودة الى ديارهم ؛ ثالثا ، ممارسة الفلسطينيين
لحقهم في تقرير المصير .

وينبغي أن تشارك منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الوحيد والأصيل
للفلسطينيين ، في المفاوضات .

ويقول الدكتور ملتون أوبوتي رئيس أوغندا في رسالة بعث بها ، في ٢٩ تشرين
الثاني /نوفمبر من العام الحالي الى رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني
لحقوقه غير القابلة للتصرف :

" أود في هذه المناسبة الجليلة التي نحتفل فيها باليوم الدولي
للتضامن مع الشعب الفلسطيني ، أن أعرب لكم عن التزام حكومة جمهورية أوغندا
وشعبها بالعمل على أن يسترد الشعب الفلسطيني حقوقه كاملة ، وأن يتمتع
بها . . .

" ان الفلسطينيين لهم الحق في العودة الى ديارهم ، وفي تقرير
المصير ، وفي اقامة دولة مستقلة . ولن يتسنى أبدا اقرار سلم عادل ودائم
في الشرق الأوسط دون معالجة الظلم الذي لحق بالفلسطينيين " .
وأود ، باسم أوغندا حكومة وشعبا أن تؤكد الالتزام الذي قطعته الرئيس
ملتون أوبوتي .

السيد رجائي خراساني (جمهورية ايران الاسلامية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : سأبدأ كلمتي بآيات من القرآن الكريم ، ذات صلة وثيقة بالموضوع ، أعوذ بالله من الشيطان الرجيم بسم الله الرحمن الرحيم

" ان الله يدافع عن الذين آمنوا ان الله لا يحب كل خوان كفور "

" أذن للذين يقتلون بأنهم ظلموا وان الله على نصرهم لقدير "

" الذين أخرجوا من ديارهم بغير حق " - وهذا ينطبق طــــ

القطسطينيين ، أليس كذلك ؟ - " الا أن يقولوا ربنا الله ولولا دفع الله الناس

بعضهم ببعض لهدمت صوامع وبيع وصلوات ومساجد يذكر فيها اسم الله كثيرا .

ولينصرن الله من ينصره ان الله لقوى عزيز " .

" الذين ان مكّسهم في الأرض أقاموا الصلاة وأتوا الزكاة وأمروا بالمعروف ونهوا

عن المنكر ولله عقبة الأمور " . سورة الحج (الآيات ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٤١)

لقد مرت نحو أربعة عقود منذ احتلال فلسطين ، ولا يزال الشعب الفلسطيني

نازحا ومشردا كما كان من قبل . ويستمر الصهاينة مفتصبو فلسطين ، بغفل الدعم غــــير

المشروط الذي يتلقونه من الولايات المتحدة ، في الاحتفاظ بأمة فلسطين بأكلها رهينة ،

كما يهددون بقية المنطقة . وكما يعلم الأعضاء ، أضيف جنوب لبنان الى الأراضي المحتلة .

وبالرغم من كل التأييد والتعاطف الذي أظهرته دوما لوحات التصويت لفلسطين ، لم تتمكن

الأمم المتحدة من تحرير شبر واحد من الأرض المحتلة حتى الآن ، فقد كانت مجرد متفرج

عاجز ازاء استمرار الاحتلال واقامة المزيد من المستوطنات غير المشروعة ، وتوسيع نطاق

العدوان ، واحتلال المزيد من الأراضي ، وتدمير المزيد من المناطق السكنية .

وتوشك أحلام الصهيونية في احتلال الأراضي من النيل الى الفرات أن تتحقق ،

نتيجة التطورات الأخيرة في المنطقة ، فمؤامرة كامب دافيد تكتسب مزيدا من الاعتراف .

وبعد موافقة الاردن على المشاركة ، يعطي العراق الآن الضوء الأخضر . وقد أوردت

صحيفة " واشنطن بوست " في عددها الصادر في ٢٨ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٤ ، تصريحها

لطارق عزيز ذكر فيه : " ان بلادنا لن تعارض بذل جهود ممكنة من جانبنا لــــ

والفلسطينيين للتوصل الى اتفاق سلام مع اسرائيل " . ويواصل قائلا : " ان اسرائيل مذنبه

في عدوانها على لبنان والفلسطينيين والاردن ، ولكن العراق ليس من حقه أن يرفض أي حركة للسلام " أليس هذا غريبا ؟ وحتى يعطي تأكيداً كاملاً لمن يهمهم الأمر ، يقول : " أقول بصورة رسمية ، اننا لن نعارضها حتى لو لم ترق لنا . فعلينا أن نبحثها من وجهة نظر واقعية " . وهذا يوضح كيف يتحول الحلم الصهيوني من النيل الى الفرات " تدرجياً الى حقيقة ، وكيف تفتصب قضية فلسطين على أيدي من كانا من قبل نصيريهما العنيدين ، وأقصد مصر والعراق . أليس هذا من المؤسف حقاً ؟ ومن المفيد أن نتذكر أن العراق قد قطع علاقاته مع حكومة الولايات المتحدة لمجرد انها تؤيد اسرائيل . ويحث النصير ذاته الآن معاهدة سلام فلسطينية أردنية مع المعتدى الصهيوني استناداً الى " وجهة نظر واقعية " .

وهكذا تحظى مؤامرة كامب دافيد بقبول متزايد ، نظراً لأن الأمم المتحدة لم تتمكن حتى من السعي لتحقيق العدالة في قضية فلسطين . وحتى قرار الأمم المتحدة ٥٨/٣٨ جيم ، الذي يقترح عقد مؤتمر دولي للسلام معني بالشرق الأوسط ، وكان من المتوقع أن يخدم قضية فلسطين ، استغله أعداء فلسطين بكل سهولة ، نظراً لأن المسألة أحييت الى مجلس الأمن تحت زريعة السعي الى توفير الاتفاق على برنامج العمل . وبالطبع ، كانت نتيجة ما تم في مجلس الأمن معروفة مسبقاً . وكان التصويت السلبي للولايات المتحدة على ذلك القرار بمثابة نذير واضح على استخدامها لحق النقض في مجلس الأمن . وفي خطابه المؤرخ في ١٣ كانون الثاني /يناير ١٩٨٤ ، يقول الممثل الدائم للولايات المتحدة :

" ان الولايات المتحدة تعتقد اعتقاداً راسخاً بأن السبيل الوحيد للسلم في الشرق الاوسط يكمن في عملية مفاوضات تجرى بين الاطراف على اساس قرارى مجلس الامن ٢٤٢ و ٣٣٨ ، وهي عملية حاولت الولايات المتحدة تشجيعها بقوة ودأب ، خصوصا في اتفاقات كامب ديفيد وفي مبادرة الرئيس ريفان المؤرخة في ١ ايلول / سبتمبر ١٩٨٢ . وليس من شأن عقد مؤتمر دولي حسبما اوصت به الجمعية العامة سوى عرقلة هذه العملية . فمن المتوقع ان يصبح ذلك المؤتمر محفلا للمواقف الدعائية والمتطرفة ، كما ان من المرجح كثيرا ، في اطار ما اقترحتة الجمعية العامة وما زاد عليه الأمين العام من ايضاح ، ان يسفر عن نتيجة ذات جانب واحد لا يقبلها واحد او اكثر من الأطراف ، وبذلك يتعذر تطبيقها . اما النتيجة النهائية فستتمثل في تضائل مكانة الأمم المتحدة بوصفها راعية المؤتمر " - بعض الناس مهتمون كثيرا بمكانة الأمم المتحدة - " وفي تأخير اليوم الذي سيحل فيه السلم على الشرق الأوسط المضطرب " . (٨/39/130 ، ص ٩) .

ويوضح لكم ذلك النصران السلم لا يمكن تحقيقه الا عندما تتم اقامة قاعدة الابراليوية والصهيونية وتفرض على الشعوب . وعلينهم ان يقبلوها وان يبتلعوها لان الولايات المتحدة تريد ها كذلك . والا فلن يكون هناك سلم من وجهة نظرها .

والمؤتمر الدولي معناه ان تدعى الحكومات المشتركة مباشرة في النزاع العربي الاسرائيلي اى حكومات اسرائيل والاردن وسوريا ولبنان الى مائدة المفاوضات ، وهذا المعنى واضح بجلاء . واعني بكلمة " واضح بجلاء " ان البعض قد يستغل ذلك المؤتمر مرة اخرى كحافل لا جراء المفاوضات المباشرة . ويثق وفد بلادى تمام الثقة في انه حتى وان لم تعارض الولايات المتحدة الفكرة ، فان فكرة مشاركة القاعدة الصهيونية للارهاب على قدم المساواة مع البلدان الاخرى في المؤتمر تعتبر في حد ذاتها تنازلا للعدو والصهيوني ، كما تعد نكسة لقضية فلسطين . وبالرغم من تلك الاعتبارات ، فان جهود الأمم المتحدة حتى من اجل عقد مؤتمر سلام قائم على تقييم التنازلات قد لقيت معارضة الولايات المتحدة .

وانا ما قدم نفس الطلب من اجل عقد مؤتمر للسلام وأيده اشقاؤنا الفلسطينيون ،
فلسوف نسير وراءهم لاننا نتعاون دائما مع قضية فلسطين . ولكن في هذه الحالة لن تتفسق
روح التعاون هذه تمام الاتفاق مع روحنا .

وفي ظل هذه الظروف يتعين ان نبحث بجدية ما اذا كان يجب ان نعول على
الجبهة الديبلوماسية وما اذا كان يستصوب حقا اللجوء الى المحفل الدولي على الاطلاق .
ويشكل سوء الفهم والمشكلة الاساسية في المسألة الفلسطينية هي سوء فهمها ، وبالتالي
عرضها بشكل غير سليم . والمشكلة هي ان الأمم المتحدة قد اضفت اعترافا وشرعية على احتلال
فلسطين ، وطالما لم يصحح ذلك الخطأ ، فسيواجه المرء حالة سياسية تمكن المجرم ومن
يسانده من الاشتراك في صنع القرارات للضحية . وليس من الصعب تماما ان نتنبأ بقرارات
الأمم المتحدة التي تتخذ في ظل ذلك التشكيل السخيف . فعندما يتولى اللص التحكيم
تصبح الضحية هي المذنبه .

وهناك جانب اعق للمشكلة اود ان اطرحه على اشقائي في وفود البلدان الاسلامية
وهو ينبع من ان احتلال العدو الصهيوني لفلسطين هو قضية اسلامية . فقد هوجمست اراض
اسلامية واحتلت ، وتعرضت الأمة الاسلامية في فلسطين للعدوان والتشريد والافتقار الى
المأوى والقتل والابادة على نطاق واسع ، ليس مرة او مرتين ولا ثلاثة ولكن بشكل متواصل
على مدى العقود الاربعة الماضية . وبدلا من ان نقوم بواجبنا الديني بالدفاع الجماعي
عن فلسطين قمنا بكل بساطة باضفاء الطابع العلماني على المسألة وأوكلنا امرها الى جهاز
علماني ، يملك العدو وفيه القدرة على التلاعب والسيطرة . اننا ببساطة لا نستطيع ان نفسي
بمسؤولياتنا بأن نحول فلسطين الى مسألة علمانية ونطوح بالقضايا كما لو كانت كرة قدم
في ملعب علماني . فلا احد يستطيع التحلل من واجباته الدينية - وبالذات لا يستطيع
المسلمون في هذه الجمعية - عن طريق الالتجاء الى القذارة ، والا فاننا سنجد انفسنا ،
كما نجدنا الان ، وليس أمامنا سوى خيار التنازل عن شاغل من اخطر شواغلنا كقضية فلسطين ،
لن هم غير صالحين للنهوض بعبئها . على اي اساس نتوقع نحن الأمم الاسلامية من جهاز

علماني ان يتبرأ من طفله الصناعي ؟ وعلى اى اساس نتوقع نحن البلدان الاسلاميــــــــــــــــة ان تقوم الأمم المتحدة بتحرير مقدساتنا ؟ على اى اساس روحي وديني او حتى علمانيــــــــــــــــي نتوقع من هذه الجمعية العامة ان تعيد لنا القدس الشريف او المسجد الاقصى ؟ ان مشعل ذلك التوقع هو ضرب من العبث ولا يمكن السماح به . لن تفعل الجمعية العامة ذلك ونعرف جميعا انها لن تفعل ذلك .

اما ان يكون المرء صادقا مع قضية الاسلام ومع قضية فلسطين ، واما انه يريد ان يؤسس الاسلام او ان نضفي العلمانية على جماهير الأمة الاسلامية ويترك مصيرها في ايدى اعدائها الصهاينة . واذ كان المرء يريد ان يكون صادقا حقيقة مع قضية فلسطين ، فعلى المرء ان يأخذها كما هي فعلا . فلسطين هي ارض اسلامية وهي جزء من الامة الاسلامية . ولذلك فان واجب المسلمين جميعا ان يعبثوا كل طاقاتهم تحت لواء الاسلام لتحرير فلسطين المحتلة واحقاق العدل . ومن الخطأ ان نفترض ان فلسطين والفلسطينيين ينبغي ان يدافعوا ويمانوا بينما يقوم الآخرون بالتأييد نحسب ، عن طريق الضغط على زر اخضر تأييدا لمشروع قرار سخيف . وواجب جميع المسلمين على السواء ان يدافعوا عن فلسطين .

واذا قرر المسلمون ان يغمموا فلسطين ويجعلوا واجباتهم الاسلاميه علمانية فانهم جميعا يستحقون ذل الهزيمة ليس فقط في المنطقة وانما ايضا ، بل وصفة خاصة ، في هذا المحفل الذي هو ، مع كل ذلك ، بمثابة ناد علماني دولي مملوك للغير وليس للمسلمين .

لا يوجد حل لمشكلة فلسطين في هذا الجهاز الدولي . وليس من شأن الحل المزعوم سوى تعميق محنتنا لأن افضل ما يمكن ان يقدموه هو خطة التقسيم التي نصبت مركز العدو في منطقتنا وأفنت فلسطينا . ان حل المشكلة الاسلاميه لا يمكن ان يكون حلا علمانيا من مصدر علماني . وكان موقفنا دائما هو ان الجبهة الاسلاميه المتحدة وحدها هي التي تستطيع ان تحرر فلسطين . ولا يمكن وقف الهيمنة الصهيونية او تفكيكها بأجهزة يلعب الصهاينة انفسهم دورا فيها . وحقيقة الامر هي ان الصهاينة يودون رؤيتكم هنا تتكلمون لغتهم ، وتحددون مشاكلكم وفقا لمفاهيمهم ، وتسعون الى حلولهم لمشاكلكم . ومع كل خطوة تخطونها لارضاء العدو ، تكونون قد عانيتم من نكسة . وبالتالي فانكم الخاسرون حتى عندما تريحون .

لقد كنتم ضحية للعدوان وأسئ اليكم . وفي عنقكم واجب الهي بالدفاع عن انفسكم . لماذا لا تقومون بذلك مع ان لديكم مساندة الهية في الدفاع عن انفسكم ؟ من المؤكد ان الله سيحمي المؤمنين . ومن المؤكد ان الله لا يحب الخائن الجحود . وهو يصفح عن الذين يقاتلون ضد الظلم ومن المؤكد انه قادر على مساعدتهم . لذلك علينا ان ندافع عن انفسنا . وأن نتأكد من اننا لا نخون شريعة الله . لا تخونوا الاسلام . دافعوا عن انفسكم على اساس الحق الالهي ، وان الله قادر على مساعدة : " الذين اخرجوا من ديارهم بغير حق " . وان هذا ينطبق على الفلسطينيين ، أليس كذلك ؟

ثم تذكر الآية : " ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لهدمت صوامع وبيع وصلوات ومساجد " . ألا يعتقد الاعضاء ان هذا كله يحدث داخل الاراضي المحتلة ؟ ألا تخرب المساجد والاماكن المقدسة وتمس وتدمر ؟ وان هناك قرارات تعترف بذلك . ان الله سيساعد بالفعل ، ولكن علينا ان نتحرك ايضا . ومن واجبا ان نصد الذين

قد موا ليهدهوا الاديرة والاماكن المقدسة والمساجد التي " يذكر فيها اسم الله
كثيرا" . تذكروا ان الله سيساعد من يساعد الله .

ان العدو ضعيف جدا ، فلا تخشوه . وليست لديه قوة عندما يتصدى له
احد . ولا تدعوا تكنولوجيته تذهلكم . والذين يقفون حازمين متحدين سينتصرون .
ومن آى الذكر الحكيم : " وان يسلبهم الذباب شيئا لا يستنقذوه منه " . انهم صغار
جدا وتعساء جدا . لا تعطوا تكنولوجيتهم وزنا كبيرا . فالعقل البشرى في النهاية
هو الذى يتصرف ويصنع القرار ، لا التكنولوجيا . وكل ما علينا ان نفعله هو ان نتقيد
بالآيات الكريمة : " واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا " و " وأعدوا لهم ما استطعتم
من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم " .

وستبين التجربة ، وقد سبق ان بينت ، ان فئة اسلامية قليلة متحدة ومؤمنة
يمكن ان تلحق الهزيمة بالعدو الصهيوني . لقد هزم العدو وشرهزيمة لأول مرة في
لبنان الى درجة ان الانسحاب اصبح الخيار الوحيد امامه ، وهو يبحث الآن عن حل
يحفظ له ماء وجهه . وبناء على ذلك يمكن تصور ماذا يحدث لو ان مسلمي الشرق
الاطوسط فقط اتحدوا ضد العدو وعبأوا كل مواردهم لذلك .

ويجب ألا يغيب عن البال ان قرارات الجهاز الدولي تثير الشقاق وتقوم
على التنافس لا محالة لأنها مبنية على افتراضات مسبقة انقسامية ، بينما الاسلام عامل
توحيدى موحد لأنه مبني على التوحيد . ان الوحدة الاسلامية هي الحل الوحيد .
وفلسطين لا يمكن تحريرها بغير التعاليم الالهية التي تقول " فمن اعتدى عليكم
فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم " - لا تعتدوا عليهم بالقرارات فهم لم يحتلوا
بالقرارات . " واتقوا الله واعلموا ان الله مع الصالحين " .

وما فتىء العدو ومنذ البداية يرفب في اشياء معينة يعتقد انه يستطيع
ان يكفل الحصول عليها عن طريق اساليب معترف بها دوليا ، وأعني المفاوضات . ان
اللعبة التي تمارس هنا في الامم المتحدة ليست لعبنا . انها لعبهم ومن اختراعاتهم ،
وهم لا يشتركون فيها ما لم يكونوا واثقين تماما من الانتصار فيها . لذلك ، لا تضيعوا

وقتكم هنا . ولا تزعجوا الامين العام . انه يتوق حقا الى ان يمد يد المساعدة ، ولكنه لا يستطيع . ولا تنضموا الى عضوية تلك العصبة المعينة ، وعلى الاقل ليس في القضايا التي يجب ان تعالج بطريقة اسلامية . فليس لها سوى حل واحد هو الحل الاسلامي .

السيد ظريف (افغانستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تشكل قضية

فلسطين مسألة من أقدم المسائل المدرجة على جدول أعمال الجمعية العامة .
ان قضية فلسطين التي برزت نتيجة لمكائد الامبريالية العالمية ووليدها غير الشرعي الصهيونية ، تتمركز في الانكار المتعننت لحقوق الشعب الفلسطيني الوطنية غير القابلة للتصرف . وتعتبر هذه المسألة لب كل الصراع العربي الاسرائيلي في الشرق الأوسط ، وتشغل العديد من الأمم والمنظمات الدولية الساعية الى ايجاد حل عادل لها . لقد أمضيت آلاف الساعات في مئات المؤتمرات والاجتماعات الدولية والاقليمية للنظر في قرارات وخطط عمل اتخذت بهدف واحد يتمثل في وضع حد نهائي للمأساة الطويلة الأمد لملايين الفلسطينيين عن طريق ايجاد حل دائم وشامل .

ومع ذلك ، لم تقربنا أي من هذه الجهود من تحقيق التسوية أو اقرار السلم في هذه القضية : فالأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى مازالت تزرع تحت القبضة الثابتة للاحتلال الاسرائيلي ؛ ولا تزال أعمال العدوان والقمع التي تمارس ضد الفلسطينيين والسكان العرب الآخرين في الأراضي المحتلة تؤثر على قطاعات أكبر من هذه الشعوب ، ويبدو انه ليس هناك نهاية لسياسة اسرائيل القائمة على اكتساب الأراضي بالقوة .

ان استمرار محنة الفلسطينيين لا يمكن أن يعزى بأية حال الى عدم بذل المساعي من جانب المجتمع الدولي . ولا يمكن أن يقوم على ذريعة أنه ليس هناك أساس واقعي وعادل يمكن أن يستند عليه هذا الحل الدائم .

لقد ورثت الامم المتحدة قضية فلسطين بعد ان اتخذت هذه القضية ابعادا خطيرة . وترتب على التطورات التي حدثت منذ ذلك الوقت أن زاد على نحو كبير التوتر الذي أقدم المنطقة أكثر من مرة في مواجهة مسلحة شاملة ، مما أدى الى وقوع خسائر فادحة في الأرواح والممتلكات . والأمم المتحدة ، ادراكا منها لمسؤوليتها المباشرة في صون السلم والأمن الدوليين ، مازالت تعالج هذه الحالة وتبذل كل جهد من أجل اقرار سلام شامل ودائم في الشرق الأوسط عن طريق ايجاد حل عادل للقضية الفلسطينية . لقد حددت

الأمم المتحدة بوضوح ، بالقرارات الصادرة عن أهم أجهزتها وأعلاها سلطة ، وهما مجلس الأمن والجمعية العامة ، طبيعة ونطاق هذه المشكلة .

فموجب قرار الجمعية العامة ٣٣٧٦ (د - ٣٠) الصادر في ١٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ ، انشئت اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف التي يشرف جمهورية أفغانستان الديمقراطية أن تضطلع بدور نائب الرئيس فيها . كما صادقت الجمعية العامة في دورتها الحادية والثلاثين على توصيات اللجنة التي وردت في تقريرها الأول والتي كانت تهدف الى تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف كما اعترف بها من قبل وتحددت في قرارات الجمعية العامة . وهذه القرارات لا تظهر حكم المجتمع الدولي على القضية الفلسطينية فحسب ، بل انها تحدد كذلك المبادئ التوجيهية الأساسية للتوصل الى حل مقبول لها .

وما يثير قلقا بالغا للانسانية المحبة للسلم أن تلاحظ عدم انصياح النظام الصهيوني في اسرائيل وحماته الامبرياليين لأى من مطالبها المتكررة باستعادة السلم في هذه المنطقة من العالم التي تجتاحها الحرب ، عن طريق تنفيذ قرارات الأمم المتحدة . لقد ارتكبت اسرائيل انتهاكات صارخة ومتكررة لميثاق الأمم المتحدة ، وخرجت على قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ، رافضة بتعننت سحب قواتها وادارتها من الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى التي تحتلها منذ عام ١٩٦٧ . ان القيادة الصهاينة في اسرائيل ، تمشيا مع طموحهم الوقح الى انشاء ما يسمى اسرائيل الكبرى ، قد شرعوا ينتهجون سبيل استيعاب أراضي الآخرين . وعلى الرغم من تحذيرات المجتمع الدولي ، أعلن النظام الصهيوني " القانون الأساسي " ، الذى يعلن مدينة القدس الشريف عاصمة اسرائيل " الأبدية " . ومن نفس المنطلق ، لم تكتف اسرائيل برفض اعادة الأراضي الواسعة التابعة للجمهورية العربية السورية في مرتفعات الجولان الى السيادة السورية ، بل انها أصدرت تشريعا يقضي بضمها بصورة دائمة الى اسرائيل .

ويمكن أن يلاحظ أن نفس الممارسة غير الشرعية تتجلى بوضوح في الأراضي المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة . فتواصل اسرائيل بلا انقطاع انتهاج سياستها الرامية الى

نشر المستوطنات اليهودية الاستعمارية في هذه المناطق . وكما كان الحال في الماضي ، أخرج بالقوة في العام الماضي عدة آلاف من السكان الأصليين من ديارهم ومدنهم أو اضطروا الى هجرها نتيجة القدر الضخم من الضغط والتخويف اللذين تمارسهما السلطات المحتلة والمستوطنون الصهاينة . وعادة ما تستخدم الأراضي والممتلكات المصادرة على هذا النحو في اقامة مستوطنات جديدة وتوسيع المستوطنات القديمة ، أو في بناء منشآت عسكرية جديدة لقوات الاحتلال .

وتطبق السلطات الاسرائيلية بالقوة قوانين ولوائح أخرى مخالفة تماما لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ ، وتمتد آثارها السيئة لتشمل كل جانب من جوانب الحياة في الأراضي المحتلة . فقد حلت هيئات الادارة المحلية مثل المجالس البلدية والقروية وفصل اعضاؤها المنتخبون واستعيز عنهم باداريين عسكريين أو مدنيين تابعين لدولة الاحتلال . وقد تكرر اغلاق المؤسسات التعليمية والاجتماعية مثل المدارس والجامعات والنقابات التجارية . كما تخرب مساجد المسلمين والأماكن المقدسة ، ويتعرض المدنيون المسالمون للمضايقة المستمرة من قبل المجموعات الارهابية المكونة من جماعات الاقتصاص المحلية من المستوطنين أو رجال الشرطة التابعين لدولة الاحتلال .

وقد ظلت هذه الممارسات والعديد من الممارسات الأخرى المماثلة مصدر فزع دائم لسكان الأراضي المحتلة والانسانية القلقة عليهم . ولا تزال الذكريات المريرة لمذابح اللاجئين الفلسطينيين الأبرياء في مخيمي صبرا وشاتيلا ، ماثلة في أذهاننا . واذا اردنا أن نمنع تكرار حدوث هذه الأعمال الوحشية المقيتة ، فعين علينا عندئذ أن نتخذ خطوات جادة صوب تخفيف حدة التوتر الذي يتزايد نتيجة للفظائع التي يرتكبها النظام الصهيوني .

وليس هناك حاجة للبرهان على أن الصلف الصهيوني لم يكن ليسود على الرغبات التي تكرر التعبير عنها من جانب الغالبية الساحقة للبشرية لولا وجود من يدافع عنه ويشجعه من حلفائه الامبرياليين ، وعلى رأسهم امبريالية الولايات المتحدة . ان الولايات

المتحدة ، التي أقامت ما يسمى بالتحالف الاستراتيجي مع النظام الصهيوني ، تقدم له
قدرا ضخما من التأييد السياسي والدعم الاقتصادي والعسكري غير المشروط ، مما مكن هذا
النظام من ادامة أعمال العدوان ضد البلدان العربية ذات السيادة في المنطقة ، وبصفة
خاصة سوريا ولبنان .

ان الامبريالية الامريكية هي التي شلت بفعالية مجلس الأمن باستخدامها قوة حق النقض لمنعه من اتخاذ تدابير من شأنها ردع نظام اسرائيل الخارج على القانون .

وقد تجلت مرة أخرى مؤامرات الولايات المتحدة المستمرة ضد السلم والأمن الدوليين في ردها السلبي على دعوة الجمعية العامة لعقد مؤتمر سلام دولي بشأن الشرق الاوسط . اننا ندين بشدة هذا الموقف الارعن تجاه مسألة من أكثر المسائل الحاحا في وقتنا هذا . وفي هذا الصدد نشي على موقف الاتحاد السوفياتي البناء ونعرب عن تأييدنا لمقترحاته المنطقية المقدمة بتاريخ ٣٠ تموز/يوليه ١٩٨٤ . وبينما نعرب عن شكرنا للأمين العام للأمم المتحدة على مساعيه الرامية الى اعداد الأرضية المناسبة لعقد المؤتمر المقترح ، نحثه على مضاعفة جهوده في ذلك الاتجاه .

وبطبيعة الحال ، لا بد لمنظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني أن تشترك في هذا المؤتمر على قدم المساواة مع غيرها . اننا نرفض أية محاولة ترمي الى عزل قضية فلسطين عن بقية مسألة الشرة، الاوسط ونعتبر جميع الاتفاقات التأميرية والجزئية ، بما في ذلك صفقات كامب ديفيد ، باطلة من الناحية الادبية والقانونية . لقد اثبتت التجربة الماضية انه لا يمكن تحقيق سلم دائم في الشرق الاوسط الا عن طريق ايجاد تسوية عادلة وشاملة للمسألة . ومن الضروري والحتمي أن تشتمل هذه التسوية على نيل الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف .

ان افغانستان حكومة وشعبا تعرب عن تضامننا الكامل مع الشعب الفلسطيني البطل والوطنيين الشجعان في سوريا ولبنان في كفاحهم من أجل استعادة أراضيهم وممارسة حقوقهم الوطنية في السيادة ، وتعرب عن تأييدها لهم . وأود أن أختتم كلمتي هذه باقتباس من الرسالة التي بعث بها بابرak كارمال ، الامين العام للجنة المركزية للحزب الديمقراطي الشعبي في أفغانستان ورئيس مجلس

الثورة في جمهورية أفغانستان الديمقراطية بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني التي قال فيها :

" ان المهمة الاشد الحاحا اليوم مما كانت عليه في أى وقت مضى هي الاسهام ، عن طريق الجهود الجماعية للدول في تحقيق السلم في الشرق الاوسط ، سلم لجميع الدول وجميع الشعوب في المنطقة . . . "

" ان حكومة جمهورية افغانستان الديمقراطية ، اذ تؤكد من جديد أشد ادانتها للاعمال الصهيونية الهمجية ، تؤيد الجهود المتواصلة التي تبذلها الأمم المتحدة من أجل ايجاد حل عادل وشامل لمشكلة الشرق الاوسط ، يقوم على انسحاب اسرائيل الفوري وغير المشروط من الاراضي العربية المحتلة واقرار حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف ، ذلك الشعب الذى تمثله بحق منظمة التحرير الفلسطينية ، بما في ذلك حقه في اقامة دولة وطنية مستقلة خاصة به ."

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد استمعنا الى آخر متكلم في معرض المناقشة لهذا البند . ومعرض على الجمعية العامة مشاريع القرارات A/39/L.37 و L.38 و L.39 و L.40 وأود في هذا الصدد أن أعلن أن الدول التالية قد أصبحت مشتركة في تقديم مشاريع القرارات المتعلقة بقضية فلسطين : مشروع القرار A/39/L.37 - باكستان وجزر القمر وفيت نام ومالي ومدغشقر ومصر ونيكاراغوا ؛ مشروع القرار A/39/L.38 - باكستان وجزر القمر وفيت نام ومالي ومدغشقر ومصر ونيكاراغوا ؛ مشروع القرار A/39/L.39 - افغانستان وباكستان وجزر القمر وفيت نام ومالي ومدغشقر ومصر ونيكاراغوا ؛ مشروع القرار A/39/L.40 - باكستان وجزر القمر وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وفيت نام ومالي ومنغوليا ونيكاراغوا .

أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في تعليق تصويتهم قبل التصويت على أى من مشاريع القرارات الاربعة هذه أو جميعها . وستتاح أيضا الفرصة للممثلين لتعليق تصويتهم بعد استكمال جميع التصويتات .

وأود أن أذكر الجمعية بأنه وفقاً للمادة ٨٨ من النظام الداخلي " لا يجوز للرئيس أن يأذن لصاحب اقتراح أو تعديل بأن يعلل تصويته على الاقتراح أو التعديل الذي قدمه " .

هل لي أن أذكر الممثلين بأن تعليل التصويت محدد بمدة ١٠ دقائق وتقوم به الوفود من مقاعدها .

السيد مون هو (سنغافورة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان وفد بلادى يرى أن قضية فلسطين هي لب الصراع في الشرق الاوسط . لذلك فانه سوف يصوت لصالح مشاريع القرارات المعروضة على هذه الجمعية اليوم لأننا نعتبرها اسهامات بناءة في البحث عن حل .

ويرى وفد بلادى أن أى حل عادل لقضية فلسطين يجب أن يعترف في الوقت نفسه بحقوق دولة اسرائيل . وفي هذا الصدد ، نقترح تبادل الاعتراف بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية . ولتشجيع اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية على التحرك في هذا الاتجاه ، ينبغي للمجتمع الدولي أن يحثهما على انتهاج طريق تسوية الخلافات والحل الوسط . ان من يحرضون اسرائيل على عدم اجراء أى حوار مع منظمة التحرير الفلسطينية لا يساعدون في عملية تسوية خلافتهما . ومن جهة أخرى ، فان الدول التي ما فتئت تنكر على اسرائيل حقها في الوجود لا تساعد هي الاخرى قضية السلم . لذلك يناشد وفد بلادى اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية الاعتراف بحقوق بعضهما البعض .

ان وفدى يؤيد اتمامه وطن فلسطيني في الضفة الغربية وتطاع غزة ولا يمكن أن يقبل أن تضم اسرائيل هذه الاراضي . ويؤيد وفدى تأييدا كاملا قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ، ولا سيما القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) اللذين وضعوا الأساس لتقيام سلم حقيقي ودائم في الشرق الاوسط .

السيد بينيس (اسبانيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): ان نظر الجمعية العامة في قضية فلسطين يبين الافتقار الى تقدم واضح في ايجاد حل لهذه المشكلة . وعلى الرغم من المبادرات العديدة التي ترددت صدى بعضها في هذه المنظمة لا تزال المشكلة الفلسطينية وآثارها على الحالة في الشرق الاوسط من أهم عناصر التوتر التي تواجه المجتمع الدولي اليوم . والحكومة الاسبانية تأسف لهذه الحالة .

ان تاريخ ال ٣٧ عاما التي انقضت منذ اعتماد القرار ١٨١ (د - ٢) يوضح أن حل مشكلة فلسطين هو وحده الذي سيتيح تحقيق سلم عادل ودائم في المنطقة .

وطيلة هذه السنوات ظل موتف اسبانيا يعرض باستمرار في الجمعية العامة ومجلس الأمن على السواء . وترى الحكومة الاسبانية أن حل المشكلة الفلسطينية ينبغي أن يتوّم على انسحاب اسرائيل من جميع الاراضي العربية التي احتلتها في عام ١٩٦٧ وعلى حق جميع دول المنطقة ، بما في ذلك اسرائيل ، في العيش في سلم ضمن حدود آمنة ومعترف بها ، وعلى احترام الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، بما في ذلك حق تقرير المصير .

وانطلاقاً من هذا ، ترى الحكومة الاسبانية أن تمارى مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وان تضمننا عناصر أساسية للتوصل الى حل سلمي لهذا الصراع عن طريق التفاوض ، لم يتعرضوا لكل جوانب المشكلة . وحتى يصبح هذان القراران نقطة انطلاق حقيقية لعملية سلم حقيقي ، يجب أن يكملها مجلس الامن عن طريق التأكيد الواضح الذى لا لبس فيه للحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى . ويرى بلدى أنه من غير المقبول أن تستمر الحالة الراهنة التى تنكر فيها حقوق الشعب الفلسطينى . لذلك سوف نؤيد مشاريع القرارات A/39/L.37 و L.38 و L.39 . وبالمثل سوف يؤيد وفد بلادى مشروع القرار A/39/L.40 لأننا نعتقد أن من واجب المجتمع الدولى ألا يترك طريق سلام يمكن أن يؤدى الى حل عادل وشامل . ومع ذلك يود وفد بلادى أن يسجل وجهة نظره وهى أن عقد مؤتمر دولى للمسلم فى الشرق الاوسط يجب ألا يستبعد الخطط الاخرى لارساء السلام فى المنطقة .

السيد كوستا (البرتغال) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : ان قضية

فلسطين تهم فى المتام الاول الشعب الفلسطينى ودول المنطقة . ومع ذلك فانها تهم المجتمع الدولى كله بسبب جوانبها الانسانية وآثارها على أمن الدول ، الأمر الذى يتعدى السياق الاقليمى . فيجب على المجتمع الدولى ، بعد أن اعترف بوجود الشعب الفلسطينى وبهويته وحقوقه ، أن يشارك فى البحث عن تسوية سياسية ودبلوماسية لتضية فلسطين .

وينبع موقف البرتغال من هذه القضية من سياسة واتمعية تقوم على الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى ، بما فى ذلك حقه فى تقرير المصير على ترابه الوطنى وبحاجة جميع الدول فى المنطقة الى أن تكون لها حدود آمنة معترف بها دولياً .

وفى هذا السياق ، شارك البرتغال فى عمل المؤتمر الدولى المعنى بقضية فلسطين الذى انعقد فى جنيف من ٢٩ آب / اغسطس الى ٧ أيلول / سبتمبر فى العام الماضى ، وقد سنحت الفرصة للممثل الدائم للبرتغال ورئيس وفد البرتغال ليوضح أن هذا

الاتجاه يشكل لب الموقف الذي تتخذه حكومة بلادي في هذه المشكلة، حيث قال بصفة خاصة ، ما يلي :

" ينبغي ألا يبتى الاعتراف بهذه الحقق شيئا مجردا ، وأن يكون جزءا من تسوية شاملة في الشرق الاوسط . ينبغي ألا تحبط آمال الشعب الفلسطيني في حقوقه الوطنية المشروعة ، وأن يكون هذا الاعتراف جزءا من حل شامل في الشرق الاوسط . ينبغي أن ينعكس هذا الاعتراف في حقوق الشعب الفلسطيني في المشاركة عن طريق ممثليه في المفاوضات التي ترمي الى تحقيق هذه التسوية .

" ولكن في الوقت نفسه لا يتصور هذا الاعتراف بدون الاعتراف بحق الفلسطينيين في العودة الى ديارهم اذا رغبوا في ذلك . ان الجانب الانساني للمشكلة وثيق الارتباط بجوانبها السياسية الى درجة يبدو من المستحيل معها أن نفرق بشكل دقيق بينها ، أو أن نتصور حلا شاملا وسلميا ودائما للصراع يتجاهل هذه الجوانب " .

لذلك سيواصل البرتغال تأييد جميع الجهود والمبادرات التي تد تؤدي الى المشاركة في ايجاد حل للقضية الفلسطينية ، وسيؤيد وفد بلادي مشاريع القرارات الواردة في الوثائق A/39/L.37 و L.38 و L.39 وسيحتفظ في موفته من مشروع القرار A/39/L.40 بسبب صياغة الفقرة ٣ من المنطوق . انه سيفعل ذلك بنفس الروح التي حركته عند التوصل الى توافق الآراء الذي تحققت في جنيف أثناء المؤتمر الذي أشرت اليه ، وتبل كل شئ بشأن الدور الذي نيط بمختلف الاتصالات الثنائية القمينة بأن تساعد على تقديم مقترحات وتوفير ظروف تكفل نجاح هذه المبادرة .

السيد ميزيري (ملاوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان عدم التوصل حتى الآن الى حل للقضية فلسطين يبرز مدى تعقد النزاع وتنوع جوانبه فالمشكلة تتضمن أربعة عناصر رئيسية وهي : المعاناة الانسانية ووجود لاجئين في المنطقة ؛ والجمود السياسي الناشئ عن فشل المجتمع الدولي حتى الآن في أن يوفق بين حق

تقرير المصير للفلسطينيين ، والاعتراف بوجود اسرائيل باعتبارها دولة ذات سيادة واحتمال تفجر هذا الصراع وتحوله الى حرب أخرى شاملة من الصعب تصور نتائجها ؛ والمسؤولية الأساسية لجميع الممثلين الحاضرين هنا في خلق مناخ من الثقة يؤدي الى حوار بناء بين الاطراف المعنية بغية ايجاد حل مرض لهذه المشكلة .

ويبين تحليل البيانات التي أدلى بها في الاعوام السابقة ان المشكلة تواجه ثلاثة احتمالات : أولاً ، استمرار العنف أو وقوع صراع مسلح ؛ ثانياً ، وقوع صراع مسلح مقترن ببذل جهود دبلوماسية ؛ وثالثاً ، الحل السياسي عن طريق المفاوضات دون شروط مسبقة .

ويختار وفد بلادى الحل السياسي للصراع ، ولهذا السبب سوف يؤيد مشاريع القرارات A/39/L.37 و L.38 و L.39 وسيمنع عن التصويت على مشروع القرار A/39/L.40 وفي الختام ، يؤيد وفد بلادى الدعوة الى اجراء مفاوضات دون شروط مسبقة لمناقشة جميع النقاط التي نشأت عن حرب ١٩٦٧ بصفة عامة والتوفيق بين تقرير المصير واقامة دولة للفلسطينيين ، مع الاعتراف باسرائيل باعتبارها دولة ذات سيادة داخل حدود آمنة بصفة خاصة .

السيد لاسارتي (أوروغواي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : ان

مشاريع القرارات الاربعة المقدمة بشأن البند ٣٣ ، والواردة في الوثائق A/39/L.37 و L.38 و L.39 و L.40 تركز بصفة أساسية ، كما كان الحال في العام الماضي ، على الاعلان وبرنامج العمل اللذين ووفق عليهما في المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين المنعقد في جنيف في ١٩٨٣ ، وتأييد أوروغواي لمشاريع القرارات الاربعة ، يستقيم مع اشتراك بلادى في توافق الآراء في جنيف ، ومع اهتمامنا الدائم بالتوصل الى حلول سلمية .

ومع ذلك ، نعتقد أنه من الضروري أن نوضح للجمعية تحفظات وفد بلادى بشأن الاعلان وبرنامج العمل الواردين في المذكرة التي أرسلت بتاريخ ٢٤ ايلول / سبتمبر ١٩٨٣ الى أمانة المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين .

السيد غروسر (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : كان من رأى نيوزيلندا دائما ولا يزال أنه يجب أن يكون أحد العناصر الرئيسية للتفاوض بشأن التوصل الى تسوية شاملة ودائمة للسلام في الشرق الأوسط الاعتراف بحقوق وتطلعات الشعب الفلسطيني . وأول حقوقه الأساسية حق تقرير المصير ، بما في ذلك حق اقامة دولته الخاصة به ، اذا ما رغب في ذلك . واعتراف نيوزيلندا بحق الشعب الفلسطيني في اقامة دولته الخاصة به يتوازن باعترافنا بسيادة اسرائيل واستقلالها وتأييدنا لهما . ويؤكد قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) - الذي أيده نيوزيلندا دائما - أن لكل دولة الحق في العيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها دون أي تهديد باستخدام القوة أو أعمال قائمة على القوة ، ومن الواضح أن هذا التأكيد ينطبق على اسرائيل .

وفي الوقت نفسه ، يؤكد القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) مجددا مبدأ عدم مقبولية اكتساب الأراضي بالقوة . ان نيوزيلندا لا تعترف بصحة عدد من الخطوات التي اتخذتها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ تحديا لهذا المبدأ ، وهي تطالب اسرائيل بالانسحاب من الأراضي التي احتلتها منذ ذلك التاريخ .

وليس بوسع وفد بلادى أن يؤيد القرارات المطروحة علينا اليوم . ان عددا من الأحكام الواردة بها لا تظهر بشكل كاف التوازن القائم بين المبادئ الواردة في القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) ، ولا تسهم بشكل فعلي في البحث عن تسوية للقضية الفلسطينية . وفيما يتعلق بمشروع القرار A/39/L.40 تتعلق تحفظات نيوزيلندا بالجدوى العملية من عقد مؤتمر السلام الدولي المعني بالشرق الأوسط في هذا الوقت . ومن حيث المبدأ ، تؤيد نيوزيلندا فكرة هذا المؤتمر ، ولكن السى أن تكون جميع الأطراف المعنية على استعداد للاسهام فيـه على نحو يثير توقعات واقعية لا مكان التوصل فيه الى تسوية ، ستظل نيوزيلندا ملتزمة الحذر بشأن تقرير انفاق موارد الأمم المتحدة بهذه الطريقة .

السيد رجائي خراساني (جمهورية ايران الاسلامية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : ان وفد بلادى سيصوت مؤيدا لمشروع القرار A/39/L.40 لا لسبب الا كونه ضد القاعدة الصهيونية . فليس بوسعنا أن نمتنع عن التصويت لصالح مشروع قرار يعتمده اخواننا الفلسطينيين في صالحهم ويعتبره العدو والصهيوني ضد .

(السيد رجائي خراساني ،
جمهورية ايران الاسلامية)

فيما يتعلق بحق الفلسطينيين في اقامة دولة ، فان موقفنا معروف بوضوح . اننا نؤمن بأن فلسطين للفلسطينيين ، وأن علم فلسطين وحده سوف يرفرف قريباً - بمشيئة الله - على فلسطين كلها .

اننا نتطلع لرؤية دولة فلسطين وقد عادت جميع الأراضي المحتلة الى الفلسطينيين ، ونتطلع لرؤية المقتصبين الصهاينة وقد عادوا بشكل نهائي الى حيث كانوا .

وفيما يتعلق بمشاريع القرارات التي تشير الى انسحاب القوات الصهيونية من الأراضي المحتلة ، نرى مرة أخرى أن على القوات الصهيونية أن تنسحب من فلسطين كلها . ونرى أن عبارة " المحتلة منذ ١٩٦٧ " غير ضرورية وليست ذات صلة ، ولذلك ، نعلق عن تحفظنا فيما يتعلق بتلك الجملة حيثما وردت . ونرى ضرورة اعادة الأراضي المحتلة الى الفلسطينيين سواء كانت محتلة قبل عام ١٩٦٧ أو بعده .

السيد ليفين (اسرايل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يقضي مشروع

القرار A/39/L.38 باستمرار أنشطة شعبة الحقوق الفلسطينية . ان هذه الوحدة الناطقة بلسان المتطرفين العرب ومؤيديهم ، تخل بنزاهة الأمانة العامة للأمم المتحدة . ان الطبيعية التمييزية لهذه " الشعبة " تتضح اذا نظرنا الى أنه في الوقت الذي توجد فيه مأساة مفرجة في العالم - مثل مأساة كموتشيا - لم تناقش مناقشة وافية في الأمم المتحدة ، فان شعبة الحقوق الفلسطينية تستنزف أموال الأمم المتحدة باتاحة وظائف عاطلة لموظفي جهاز دعائي ينطق بلسان منظمة ارهابية .

ان مشروع القرار A/39/L.39 انما هو بدو استنزاف آخر لأموال الأمم المتحدة . فمشروع القرار هذا اذا ما تم اعتماده ، سوف يعمل على استمرار توفير جهاز اعلامي لمصالح وقوى غريبة عن منظومة الأمم المتحدة . ان مقدي مشروع القرار هذا سوف يحتكرون وقت وأموال ادارة شؤون الاعلام على حساب المسؤوليات الأخرى المشروعة لهذه الادارة .

ومشروع القرار A/39/L.40 ليس هو المحاولة الأولى للجمعية العامة لتقويض قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) ، وذلك بوضع خطوط توجيهية من شأنها تقويض وتخريب المرمى المتوازن بدقة للقرار ٢٤٢ (١٩٦٧) - وهو قرار لم يذكر عنه شيء قط في مشروع القرار هذا . ان مقدي مشروع القرار هذا يسعون الى استئصال القرار الوحيد الصالح

للتسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي . ان بعض البلدان الممثلة هنا تريد منا أن نقر املاءً شروط تمس مصالح حيوية لدول ذات سيادة . وان الاعراب عن الأسف بشأن عدم حضور المؤتمر في مشروع القرار هذا ، أمر نافل تماما ويكشف عن اللين الحقيقي لمشروع القرار ؛ أي انكار التوفيق . والجميع هنا يعرفون المضمون المتطرف للمؤتمر الدولي المقترح ، وان من حق اسرائيل تماما أن تظل بعيدة عنه .

وقد كان الأجدر بمقدمي مشروع القرار ، بدلا من تقديم صيغ عقيمة وعبارات عدائية رنانة ، أن يحاولوا تحويل الأمم المتحدة الى أداة للتوفيق وللتفاهم . ولكن بدلا من ذلك ، نرى أليتها تستخدم عن طريق مشاريع القرارات هذه ، التي يصفها الممثل الإيراني بأنها قرارات غبية ، لتعميق الفرقة وتشجيع الصراعات . وسوف تسجل اسرائيل ادانتها لهذا الموقف السلبي وذلك بالتصويت ضد مشروع القرار .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : استمعنا الى آخر المتكلمين

تعليلا للتصويت قبل التصويت .

تبدأ الجمعية العامة الآن عملية التصويت والبت في مختلف مشاريع القرارات المطروحة أمامها . نتناول أولا مشروع القرار A/39/L.37 . وفي هذا الصدد ، أود أن أسترعي انتباه الأعضاء الى خطأ مطبعي وارد في الفقرة ٢ من المنطوق . فالأرقام الواردة في تلك الفقرة ينبغي أن تكون ١٥٥ الى ١٦٠ ، بدلا من ١١٥ الى ١٦٠ .

لقد طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، البانيا ، الجزائر ، أنغولا ، الأرجنتين ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاسو ، بورما ، بوروندي ، بيلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، الكاميرون ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوسا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوديا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، جيبوتي ، الجمهورية

الدومينيكية ، أكوادور ، مصر ، غينيا الاستوائية ، إثيوبيا ، فيجي ،
 ظبون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، اليونان ، غينيا
 غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هونغارييا ، الهند ،
 اندونيسيا ، ايران (جمهورية - الاسلامية) ، العراق ، ساحل
 العاج ، جامايكا ، الأردن ، كينيا ، الكويت ، لاو (جمهورية -
 الديمقراطية الشعبية) ، لبنان ، ليسوتو ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية
 الليبية ، مدغشقر ، ملاوى ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ،
 موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، نيكاراغوا ،
 النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ،
 باراغواى ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، البرتغال ، قطر ، رومانيا ، رواندا ،
 سانت لوسيا ، سان فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، سان توماسي
 ويرينسيبي ، العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ،
 سنغافورة ، الصومال ، اسبانيا ، سرى لانكا ، السودان ، سورينام ،
 الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ،
 تونس ، تركيا ، أوغندا ، أوكرانيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ،
 اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ،
 جمهورية تنزانيا المتحدة ، أوروغواى ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ،
 اليمن ، يوفوسلافيا ، زامبيا ، زيمبابوى .

المعارضون : اسرائيل ، الولايات المتحدة الأمريكية .

المتنعون : استراليا ، النمسا ، بلجيكا ، كندا ، كوستاريكا ، الدانمرك ، دومينيكا ،
 فنلندا ، فرنسا ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، غواتيمالا ،
 أيسلندا ، أيرلندا ، ايطاليا ، اليابان ، لكسمبرغ ، هولندا ،
 نيوزيلندا ، النرويج ، السويد ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى
 واهلندا الشمالية .

اعتمد مشروع القرار A/39/L.37 بأغلبية ١٢٧ صوتا مقابل صوتين وامتناع ٢١ عن

التصويت* (القرار ٣٩/٤٩ ألف) .

* بعد ذلك أبلغ وفد غانا الأمانة العامة أنه كان ينوى التصويت مؤيدا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تجرى الجمعية العامة الآن

تصويتا على مشروع القرار A/39/L.38 .

طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، البانيا ، الجزائر ، أنغولا ، الأرجنتين ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروندي ، دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاسو ، بورما ، بوروندي ، بيلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، الكاميرون ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، جيبوتي ، دومينيكا ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، اليونان ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران (جمهورية - الاسلامية) ، العراق ، ساحل العاج ، جامايكا ، الأردن ، كينيا ، الكويت ، لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية) ، لبنان ، ليسوتو ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ملاوي ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواي ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، البرتغال ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سانت لوسيا ، سان فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، اسبانيا ، سرى لانكا ، السودان ، سورينام ، الجمهورية

A/39/PV.95

العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ،
تركيا ، أوغندا ، أوكرانيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ،
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية
المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، أوروغواي ، فانواتو ، فنزويلا ،
فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زامبيا ، زمبابوي .

المعارضون : كندا ، اسرائيل ، الولايات المتحدة الأمريكية .

المتنعون : استراليا ، النمسا ، بلجيكا ، الدانمرك ، فنلندا ، فرنسا ،
المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، أيسلندا ، أيرلندا ، ايطاليا ،
اليابان ، لكسمبرغ ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، السويد ،
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية .

اعتمد مشروع القرار A/39/L.38 بأغلبية ٣٠ صوتا مقابل ٣ أصوات وامتناع ١٢

عن التصويت . (القرار ٤٩ / ٣٩ با *)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ننتقل الآن الى مشروع

القرار A/39/L.39 .

طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، البانيا ، الجزائر ، أنغولا ، الأرجنتين ، النمسا ،
جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بليز ، بنن ،
بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دارالسلام ،
بلغاريا ، بوركينا فاسو ، بورما ، بوروندي ، بيلوروسيا (جمهورية -
الاشتراكية السوفياتية) ، الكاميرون ، الرأس الأخضر ، جمهورية
افريقيا الوسطى ، تشاد ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ،
الكونغو ، كوسا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوديا الديمقراطية .

* بعد ذلك أبلغ وفد طانا الأمانة العامة أنه كان ينوي التصويت مؤيدا .

A/39/PV.95

اليمن الديمقراطية ، جيوتي ، دومينيكا ، الجمهورية الدومينيكية ،
 اكوادور ، مصر ، غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ،
 غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، اليونان ،
 غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ،
 هنغاريا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران (جمهورية - الاسلامية) ،
 العراق ، ساحل العاج ، جامايكا ، الأردن ، كينيا ، الكويت ،
 لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية) ، لبنان ، ليسوتو ،
 ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ملاوي ، ماليزيا ،
 ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ،
 المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ،
 عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواي ، بيرو ،
 الفلبين ، بولندا ، البرتغال ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سانت
 لوسيا ، سان فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ،
 العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ،
 الصومال ، اسبانيا ، سرى لانكا ، السودان ، سورينام ، السويد ،
 الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ،
 تونس ، تركيا ، أوغندا ، أوكرانيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ،
 اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ،
 جمهورية تنزانيا المتحدة ، أوروغواي ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ،
 اليمن ، يوغوسلافيا ، زامبيا ، زيمبابوي .

المعارضون : كندا ، اسرائيل ، الولايات المتحدة الأمريكية .

المتنعون : استراليا ، بلجيكا ، كوستاريكا ، الدانمرك ، فرنسا ،

المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، أيسلندا ، أيرلندا ، ايطاليا ،

اليابان ، لكسمبرغ ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ،

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية .

اعتمد مشروع القرار A/39/L.39 بأغلبية ١٣١ صوتا مقابل ٣ أصوات وامتناع ١٥

عن التصويت . (القرار ٤٩ / ٣٩ جيم) * .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : فهِمَت أنه أُثِرَ سؤال فيمَا يتعلق بالآثار المترتبة على الميزانية البرنامجية نتيجة لبعض الأنشطة الواردة في مشروع القرار A/39/L.39 ، الذي اعتمد الآن . وقد أكد لي مراقب الحسابات أن الموارد متاحة داخل ادارة شؤون الاعلام لتنفيذ هذه الأنشطة .

تنتقل الجمعية بعد ذلك الى مشروع القرار A/39/L.40 وقد طلب اجراء تصويت منفصل على الفقرة ٢ من المنطوق . اذا لم يكن هناك اعتراض سوف أطرح هذه الفقرة للتصويت أولا .

طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، الجزائر ، أنغولا ، الأرجنتين ، النمسا ، جزر البهاما ،

البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ،

بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاسو ،

بورما ، بهروندى ، بيلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ،

الكاميرون ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ،

الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوسا ، قبرص ،

تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ،

جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، مصر ، غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ،

فيجي ، فنلندا ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ،

اليونان ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هنغاريا ،

الهند ، اندونيسيا ، ايران (جمهورية - الاسلامية) ، العراق ،

جامايكا ، الأردن ، كينيا ، الكويت ، لاو (جمهورية - الديمقراطية

الشعبية) ، لبنان ، ليسوتو ، الجماهيرية العربية الليبية ،

بعد ذلك أبلغ وفد غانا الأمانة العامة أنه كان ينوى التصويت مؤيدا .

*

A/39/PV.95

مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ،
المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، نيكاراغوا ،
النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بابوا غينيا الجديدة ،
باراغواي ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، البرتغال ، قطر ، رومانيا ،
رواندا ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، العربية السعودية ،
السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، اسبانيا ،
سرى لانكا ، السودان ، سورينام ، السويد ، الجمهورية العربية
السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، اوغندا ،
اوكرانيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات
الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا
المتحدة ، اوروغواي ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زامبيا ،
زمبابوي .

المعارضون : استراليا ، كندا ، اسرائيل ، الولايات المتحدة الأمريكية .

المقتنعون : بلجيكا ، كوستاريكا ، الدانمرك ، اكوادور ، فرنسا ، ألمانيا
(جمهورية - الاتحادية) ، هايتي ، ايسلندا ، ايرلندا ، ايطاليا ،
ساحل العاج ، اليابان ، ليبريا ، لكسمبرغ ، ملاوي ، هولندا ،
نيوزيلندا ، النرويج ، بنما ، سانت لوسيا ، سان فنسنت وجوزر
غرينادين ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية .

اعتمدت الفقرة ٢ من مشروع القرار A/39/L.40 بأغلبية ١٢٠ صوتا مقابل ٤ أصوات

وامتناع ٢٢ عن التصويت . (القرار ٤٩ / ٣٩ دال) *

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : طلب اجراء تصويت منفصل

على الفقرة ٣ من مشروع القرار A/39/L.40 . اذا لم يكن هناك اعتراض سوف أطرح تلك
الفقرة للتصويت .

طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

* بعد ذلك أبلغ وفد طانا الأمانة العامة أنه كان ينوي التصويت مؤيدا .

A/39/PV.95

المؤيدون : أفغانستان ، الجزائر ، أنغولا ، الأرجنتين ، البحرين ، بنغلاديش ،
بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، برونى دار السلام ،
بلغاريا ، بوركينا فاسو ، بورما ، بروندي ، بيلوروسيا (جمهورية
- الاشتراكية السوفياتية) ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا
الوسطى ، تشاد ، الصين ، جزر القمر ، الكونغو ، كها ، قبرص ،
تشيكوسلوفاكيا ، كموتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، جيبوتي ،
مصر ، غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية
الالمانية ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هنغاريا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران
(جمهورية - الاسلامية) ، العراق ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، لاو
(جمهورية - الديمقراطية الشعبية) ، لبنان ، ليسوتو ،
الجمهورية العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ،
موريتانيا ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ،
نيكاراغوا ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ،
قطر ، رومانيا ، رواندا ، سان تومي وبرينسيبي ، العربية السعودية ،
السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، سرى لانكا ،
السودان ، سورينام ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ،
ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، أوكرانيا (جمهورية -
الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ،
الامارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فنزويلا ،
فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زامبيا ، زمبابوى .

المعارضون : استراليا ، بلجيكا ، كندا ، كولومبيا ، الدانمرك ، فرنسا ،
المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، أيسلندا ، أيرلندا ، اسرائيل ،
ايطاليا ، لكسمبرغ ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، البرتغال ،
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، الولايات
المتحدة الأمريكية .

المتنصون : النمسا ، جزر البهاما ، بربادوس ، بليز ، الكاميرون ، شيلسي ،
كوستاريكا ، دومينيكا ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، فنلندا ،
ظبون ، اليونان ، غواتيمالا ، هايتي ، ساحل العاج ، جامايكا ،
اليابان ، ليبيريا ، ملاوي ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ،
باراغواي ، سانت لوسيا ، سان فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ،
اسبانيا ، السويد ، اوروغواي .

اعتمدت الفقرة ٣ من مشروع القرار A/39/L.40 بأغلبية ٩٦ صوتا مقابل ١٨

وامتناع ٢٩ عن التصويت .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أطرح للتصويت الآن مشروع

القرار A/39/L.40 في مجموعه .

طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المهيدون : أفغانستان ، الجزائر ، أنغولا ، الأرجنتين ، النمسا ، جزر البهاما ،
البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ،
بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاسو ،
بورما ، بروندي ، بيلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ،
الكاميرون ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ،
الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كونا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ،
كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، جيبوتي ، الجمهورية
الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ،
فنلندا ، ظبون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ،
اليونان ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هنغاريا ،
الهند ، اندونيسيا ، ايران (جمهورية - الاسلامية) ، العراق ،
جامايكا ، الأردن ، كينيا ، الكويت ، لاو (جمهورية - الديمقراطية

A/39/PV.95

الشعبية) ، لبنان ، ليسوتو ، الجماهيرية العربية الليبية ،
 مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ،
 المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، نيكاراغوا ،
 النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بابوا غينيا الجديدة ،
 باراغواي ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، البرتغال ، قطر ، رومانيا ،
 رواندا ، ساموا ، سان تومي وڤرينسيبي ، العربية السعودية ،
 السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، اسبانيا ،
 سرى لانكا ، السودان ، سورينام ، السويد ، الجمهورية العربية
 السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ،
 أوغندا ، أوكرانيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد
 الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ،
 جمهورية تنزانيا المتحدة ، أروغواي ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ،
 اليمن ، يوغوسلافيا ، زامبيا ، زيمبابوي .

المعارضون : كندا ، اسرائيل ، الولايات المتحدة الأمريكية .

المتنعون : استراليا ، بلجيكا ، كوستاريكا ، الدانمرك ، دومينيكا ، فرنسا ،
 المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، هايتي ، أيسلندا ، أيرلندا ،
 ايطاليا ، ساحل العاج ، اليابان ، ليبريا ، لكسمبرغ ، ملاوي ،
 هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، بنما ، سانت لوسيا ، سان فنسنت
 وجزر غرينادين ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية .

اعتمد مشروع القرار A/39/L.40 ككل بأغلبية ١٢١ صوتا مقابل ٣ أصوات وامتناع

٢٣ عن التصويت . (القرار ٣٩ / ٤٩ دال) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين

يرغبون في تعليق تصويتهم .

السيد بابا جورجي (ألبانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد أوضح الوفد الألباني ، في هذه السنة ، كما كان الحال في الماضي ، موقف جمهورية ألبانيا الشعبية الاشتراكية فيما يتعلق بقضية فلسطين ، معبرا عن التأييد الكامل للشعب الألباني وحكومته للقضية العادلة للشعب الفلسطيني . وانسجاما مع هذا الموقف ، صوتنا مع العديد من مشاريع القرارات الثلاثة A/39/L.37 و L.38 و L.39 . ورغم ذلك لدينا تحفظات ، عبرنا عنها في الماضي .

لم يشارك وفدنا في التصويت على مشروع القرار A/39/L.40 الذي يتناول الاقتراح السوفياتي الشهير فيما يتعلق بعقد مؤتمر وولي للسلام في الشرق الأوسط . لقد أعلننا موقفنا في الماضي عدة مرات فيما يتعلق بهذا المؤتمر . وقد أكد الوفد الألباني موقفنا أيضا في بيانه أمام الجمعية العامة في ٢٧ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٤ . ان هدفنا المبرياليين الاشتراكيين السوفيات هو تدعيم مراكز الاتحاد السوفياتي في الشرق الأوسط بالتنافس مع المبرياليين الأمريكيين وتحقيق قدر أكبر من المشاركة في مجرى الأحداث بالكامل هناك .

السيد لهن (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد أيد الوفد النمساوي مشروع القرار A/39/L.40 الذي اعتمده الجمعية العامة الآن . وكان هذا في ضوء تأييدنا المستمر من حيث المبدأ للاقتراح الخاص بعقد مؤتمر وولي للسلام في الشرق الأوسط . ولا نزال نؤمن بأن هذا المؤتمر ، اذا عقد في ظروف مناسبة واعداد جيدة ، يمكن أن يسهم في احراز تقدم نحو حل شامل وعادل ودائم للصراع العربي الاسرائيلي . ومع ذلك ، من الواضح بالنسبة لنا أن انعقاد مؤتمر وولي للسلام بنجاح يفترض مسبقا اتفاق كل الأطراف المعنية على المشاركة فيه . ونحن نشاطر الأمين العام تماما رأيه القائل بأنه لم تتحقق حتى الآن الشروط اللازمة لعقد المؤتمر المقترح بأي قدر من فرص النجاح .

السيد ماك غراي (ايرلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أتكلم
نيابة عن الدول العشر الاعضاء في الاتحاد الاوروبي تعليلا للتصويت على مشروع القرارين
المعرضين علينا .

ان آراء الدول العشر بشأن الهادئ الضرورية لتحقيق السلم في الشرق الاوسط
معروفة تماما ، وقد وردت في بيان الدول العشر بشأن هذا الهند أمام الجمعية العامة .
ان الدول العشر على استعداد لتأييد اي جهد بناه يرمي الى التفاوض بشأن
تسوية سلمية عادلة ودائمة للصراع في الشرق الاوسط .

وكما أوضحنا من قبل لا تعارض الدول العشر مبدأ عقد مؤتمرات دولية . ان عقد
مؤتمر دولي في الوقت الصحيح يمكن ان يشكل اسهاما رئيسيا صوب تحقيق تسوية عن طريق
التفاوض . ومع ذلك تعتقد الدول العشر انه ينبغي القيام بعمل تهيدي بين الاطراف
الرئيسية للتغلب على الخلافات الاساسية الموجودة فيما بينها وذلك من اجل توافر العناصر
الرئيسية للتوصل الى نتيجة موفقة .

وكما أوضحنا في اجتماع المجلس الاوروبي في دبلن في ٤ كانون الاول / ديسمبر
١٩٨٤ ، ترى الدول العشر انه من المهم بشكل حيوي بذل جهود جديدة من اجل
التفاوض لتسوية الصراع العربي الاسرائيلي .

وترى الدول العشر ان الصيغة الواردة في الفقرة ٣ من منطوق مشروع القرار
A/39/L.40 التي تخص بالنقد اثنين من المشتركين المزمعين في المؤتمر لا تعد صيغة
مفيدة او مشرة في هذا السياق .

وفيما يتعلق بمشروع القرار A/39/L.39 ، ترجو الدول العشر ان تواصل ادارة
شؤون الاعلام توخي مبدأ النزاهة لدى قيامها بأنشطتها والاستمرار في القيام بالمطوية
العادية لاتخاذ القرار . وأخيرا ، وبالنظر الى الحالة المالية الدولية الصعبة ، نعتقد
انه لا بد من بذل كل جهد لتفادي اضافة اعباء غير ضرورية الى ميزانية الامم المتحدة .

السيد لونا (بيرو) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : صوت وفد بيرو
موثدا جميع مشاريع القرارات المقدمة في اطار البند ٣٣ من جدول الاعمال بشأن " قضية

فلسطين " . وفيما يتعلق باعلان جنيف بشأن فلسطين وبرنامج العمل لاعمال الحقوسوق الفلسطينية المتخذ بالتصديق في المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين الذي عقد في آب/ اغسطس وأيلول / سبتمبر من عام ١٩٨٣ ، يود وفد بلادي ان يذكّر بأن حكومة بيرو أدلت في تلك المناسبة بالبيان المختصر التالي :

" يود وفد بيرو من خلال هذا البيان ان يكرر الاعراب عن تأييده لجميع الجهود الموجهة نحو تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير وفي اقامة دولة مستقلة . ويؤيد وفد بيرو ايضا حق جميع الدول في المنطقة في ان تعيش داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا وفقا لأحكام قرارى مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) والقرارات الاخرى التي اتخذها المجتمع الدولي .

" غير ان النهج الذي تتبعه عدة فقرات في الاعلان وبرنامج العمل واللغة التي صيغت بها يمنعان وفد بيرو من تأييد الوثيقة ككل ، وينطبق هذا ، بصفة خاصة ، على الفقرتين (٥) و (١٨) من الجزء الاول من برنامج العمل ."

(A/CONF.114/42 ، المرفق الخامس ، ص ١٣٨)

السيد فيرم (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تعتقد السويد ان الامم المتحدة تعتبر انسب محفل من اجل تحقيق تسوية سلمية للنزاع في الشرق الاوسط . وترى حكومتى انه اذا تم الاتفاق على عقد مؤتمر دولي للمسلم برعاية الامم المتحدة وفقا لما اوصى به في العام الماضي مؤتمر جنيف المعني بقضية فلسطين ، فان ذلك سيعد علامة مبشرة بأن تحقيق تقدم حقيقي أمر في حيز الامكان .

لذلك تأسف حكومة بلادي لأنه لم يمكن التوصل حتى الآن الى توافق في الآراء بين المشاركين المرتقبين وهذا هو الشرط المسبق الضروري لعقد مثل هذا المؤتمر للسلم . ولا يمكن ان يكون القصد من مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/39/L.40 هو السعي بطريقة أو بأخرى الى الزام الحكومات بالحضور في المؤتمر أو عقد المؤتمر دون موافقتها على

الاشترك . ان تأييدنا لشرع القرار هذا لا يعني اننا نشكك في حق الحكومات المعنية
السيادي في ان تقرر بنفسها المشاركة .
ان تصويتنا يعبر عن تأييدنا المستمر لفكرة عقد مؤتمر للسلم في الشرق الاوسط .

السيد فارمر (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : من المبادئ

الاساسية التي تسترشد بها استراليا في سياستها في الشرق الاوسط الاعتراف بالحاجة
الطحة لايجاد تسوية عادلة شاملة دائمة لنزاع الشرق الاوسط . وتؤيد استراليا التسوية
التفاوضية السلمية للصراع في الشرق الاوسط . وتشيا مع هذا التأييد ترى استراليا ان فكرة
المؤتمر الدولي للسلم التي وافقت عليها الاطراف - وأكرر " التي وافقت عليها الاطراف " -
لا ينبغي استبعادها باعتبارها وسيلة من وسائل تحقيق هذا الهدف .

ولكننا نعتقد انه من الضروري ألا يسعى اطار مثل هذا المؤتمر الى ان يطسبي
مسبقا نتيجة المفاوضات بين الاطراف بشأن عناصر التسوية في الشرق الاوسط . وقد حاول
القرار ٥٨ / ٣٨ جيم املاء هذه النتيجة . ولهذا السبب لا يمكن لاستراليا ان تؤيد اقتراح
عقد المؤتمر " وفقا لأحكام القرار ٥٨ / ٣٨ جيم " أو اعلان جنيف بشأن فلسطين لعام ١٩٨٣
الذي يؤيده ذلك القرار . لقد صوتت استراليا ضد القرار ٥٨ / ٣٨ جيم في عام ١٩٨٣
وطيه صوتت ضد الفقرة ٢ من منطوق مشروع القرار A/39/L.40 بسبب اشارته الى القرار
٥٨ / ٣٨ جيم . ان تصويتنا السلبي على الفقرة ٢ من المنطوق يبين معارضة استراليا
المستمرة لاشارة القرار ٥٨ / ٣٨ جيم الى مركز منظمة التحرير الفلسطينية . وسوف تواصل
الحكومة الاسترالية رفضها الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية طالما استمرت منظمة التحرير
الفلسطينية في انكار حق اسرائيل في الوجود . وتعترف الحكومة الاسترالية بأن منظمة
التحرير الفلسطينية ، التي تعبر عن رأى قطاع كبير من الشعب الفلسطيني ، ينبغي ان
تشارك في عملية التماس التسوية الشاملة . ومع ذلك فانها ترى ان فرصة منظمة التحرير
الفلسطينية في الاشتراك بشكل مشرف في هذه العملية هي فرصة محدودة بل ربما غير
موجودة ، طالما استمرت في انكار حق اسرائيل في الوجود .

وينطبق على هذا الهند ايضا ذلك البيان الذي ستدلي به استراليا فيما بعد

تعليلاً للتصويت على مشاريع القرارات المقدمة في إطار البند ٣٦ من حيث اشارته الى التزام استراليا الاساسي بحق اسرائيل في الوجود داخل حدود آمنة معترف بها والاهمية المركزية لتسوية القضية الفلسطينية وحق شعب فلسطين في تقرير المصير .

السيد كورهورنين (فنلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان موقف حكومة فنلندا بشأن قضية فلسطين معروف تماما ولم يتغير . فلا يمكن ان يكون هناك سلام دائم في الشرق الاوسط دون ان يكون هناك حل دائم لمشكلة فلسطين عن طريق ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه المشروعة بما في ذلك حقه في تقرير المصير الوطني . ولهذا يجب على اسرائيل ان تنسحب من الاراضي العربية المحتلة منذ ١٩٦٧ . ولا بد من اعطاء الشعب الفلسطيني حقه في الاشتراك في جميع المفاوضات المتعلقة بمستقبله .

ومن ناحية اخرى مازالت حكومة فنلندا تنظر الى اعمال الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني على انه جزء من الحل الشامل لقضية الشرق الاوسط ، وفي إطار ذلك الحل ، عن طريق المفاوضات القائمة على اساس مشروع القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) الصادرين عن مجلس الامن . وعليه فان جميع دول المنطقة ، بما في ذلك اسرائيل ، لها الحق في ان تعيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا بنهاى عن اية تهديدات أو أعمال عنف .

ولأسف لا يوفر القراران اللذان اعتمدا توازن الذي ترى حكومتي انه شرط اساسي للحل الشامل العادل الدائم للمشكلة . ولهذا امتنع وفد بلادي عن التصويت على مشروع القرارين A/39/L.37 و L.38 على حين صوتنا لصالح مشروع القرارين A/39/L.39 و L.40 بشيء من التحفظ .

وفيما يتعلق بشروع القرار A/39/L.40 ، من الجدير بالذكر ان فنلندا اشتركت في المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين ، واشتركت في توافق الآراء بشأن الوثيقتين الختاميتين لذلك المؤتمر . الا اننا فعلنا ذلك بشيء من التحفظ على النحو الوارد في المرفق الخامس من تقرير المؤتمر . وفي هذا الصدد أود الاكثفاء بالاشارة الى هذه التحفظات .

السيد تيلمان (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : امتنع وفد
بلاى عن التصويت على مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/39/L.37 . ومع ذلك ، فان لدى
حكومة بلاى تحفظات متعلقة بالفقرة ٢ من منطوق مشروع القرار هذا ، وكانت ستصوت ضدها
لو اجرى تصويت منفصل عليها .

ونحن فضلا عن ذلك ، امتنعنا عن التصويت على مشروع القرار الوارد في الوثيقة
A/39/L.40 . الا ان لدينا تحفظات شديدة بشأن الفقرة ٣ من منطوق مشروع القرار ، التي
استفردت فيها دولتان بطريقة لا نرى انها مقبولة . ولهذا ، صوت وفد بلاى معارضا
لتلك الفقرة .

السيد فرطاس (الجماهيرية العربية الليبية) : أيد وفد بلاى مشاريع
القرارات الاربعة التي عرضت علينا وصوت وفدى مؤيدا لها جميعا . ورغم انه لم يعارض تلك
المشاريع سوى اصوات قليلة معروفة لدينا ، فان بلاى تود في هذه المناسبة ان تؤكد
موقفها الثابت من القضية الفلسطينية ومن اساسيات تلك القضية . وهي لذلك ، تتحفظ
على اية اشارة في مشاريع القرارات المذكورة يمكن ان يفهم منها على اى وجه من الوجوه
انها تعني استعداد بلاى للاعتراف بالكيان الصهيوني او اضافة الشرعية عليه .

السيدة كيركاتريك (الولايات المتحدة الامريكية) (ترجمة شفوية عن
الانكليزية) : صوتت الولايات المتحدة معارضة لمشاريع القرارات المطروحة على هـ
الهيئة بعد ظهر اليوم ، لأننا وجدنا انها غير متوازنة وغير منصفة ولا تبشر بخير . ولن
تحقق اهدافها المذكورة .

ان الولايات المتحدة تتعاطف مع شعب فلسطين تعاطفا كبيرا ، وهو تعاطف
أعربنا عنه لسنوات عدة ، ولانزال نعرب عنه ، من خلال تقديم تأييد انساني كبير ومستمر
وخدمات دعم اجتماعية من مختلف الانواع . ونحن ننظر الى الضحايا البشرية للحرب
السياسية ، كما ننظر الى اللاجئين في كل مكان باعتبارهم بقايا مأسوية للسياسات العنيفة
في عصرنا .

ان الولايات المتحدة تعتبر مشاريع القرارات هذه لا يمرر لها ، وتدخلا صارخا

في الشؤون الداخلية للولايات المتحدة . ان الميثاق لا يعطي الجمعية العامة ولاية على السياسات الخارجية التي تتبعها الدول الاعضاء الا في الحالات النادرة التي تكون فيها هذه السياسات بمثابة تهديد واضح للسلم والامن الدولي ، شريطة ان يقرر مجلس الامن انها كذلك .

أما فيما يتعلق بالدعوة الى عقد مؤتمر دولي معني بالشرق الاوسط كما يرد في مشروع القرار A/39/L.40 فان الولايات المتحدة ترى انه من الضروري ايضا ان يؤخذ في الحسبان مشروع القرار A/39/L.20 . ان هذين البندين يجب ان يكونا مرتبطين في بحثنا لهذه المسألة لأنهما مرتبطان على نحو لا ينفصم في موضوعهما .

ان مشروع القرار A/39/L.20 يتهم اسرائيل بأنها دولة غير محبة للسلم . ومع ذلك ، فان هذه التهمة ستكون مرتبطة - بسبب اعمالنا بعد ظهر اليوم - بالدعوة الى عقد مؤتمر دولي بشأن القضية الفلسطينية . والواضح ان اقل ما يمكن ان يقال انه من التضارب أن تطبق جزاءات ضد بلد وفي نفس الوقت يدعى الى حضور مؤتمر . فهذه عدالة على نمط أقصوة " أليس في بلاد العجائب " ؛ أي أحكم أولاً وحقق فيما بعد . ومثل هذا الموقف لا يمكن ان يؤدي الى مفاوضات بحسن نية . فالمفاوضات بحسن نية تتضمن المفهوم الذاتي للنية والغرض الصادق كما تتضمن ايضا الاختبار الموضوعي لكيفية رؤية شخص معقول في نفس الظروف لهذا الامر . ان مشروع القرار هذا في حد ذاته ينتهك هذين المفهومين ؛ أي مفهوم المقصد الذاتي الامين والنزاهة الموضوعية . فهو لا يوضح النية والقصد الراميين الى الحلول القائمة على التفاوض ولا يدفع ، بأي حس ذاتي ، كل الاطراف المعنية الى المشاركة في تسوية تفاوضية .

الا ان اتفاقية فيينا للمعاهدات تفرض علينا جميعا التزاما بالتفاوض بحسن نية . وهذا يعني ان كل جانب عليه ان يقدم مقترحات ومقترحات مضادة وأن يستمع الى الجانب الاخر وأن يتحاور بنية التوصل الفعلي الى اتفاق يمكن بمقتضاه للطرفين ان يعيشا . فالعطية عطية هامة ولا بد من الاخذ والعطاء ، والعمل باستمرار على تضييق الاختلافات الاصلية حتى يتم التوصل في النهاية الى اتفاق . فحسن النية يتطلب مواصلة السير في هذه العملية .

ولأسف ، يقوض مشروع القرار المعروض علينا فكرة هذه العطية . فهو يستبعد عطية المفاوضات . اذ يعلن منذ البداية الهدف من هذه المفاوضات ؛ وهو تأكيد ما تعلنه الجمعية العامة انه الحقيقة ، اى التأكيد غير النصف تماما بأن دولة اسرائيل - من بين جميع الدول الاعضاء في هذه المنظمة - دولة غير محبة للسلم .

هناك اسباب عديدة في خطأ فكرة المؤتمر الدولي خطأ تاما . ويتساءل المرء كم دولة في هذه الهيئة تؤيد عقد مؤتمر دولي لحسم النزاعات الحدودية التي تجد نفسها فيها . فهل ستعرض بيرو واكوادور نزاعاتها الخاصة بالحدود على مؤتمر دولي من النوع المطلوب هنا ؟ وهل ستقوم فنزويلا وغيانا بتقديم نزاعاتها الخاصة بالحدود للميت فيها بهذه الطريقة ؟ بل هل تقدم الأرجنتين والمملكة المتحدة نزاعهما الخاص بالحدود الى عطية من هذا القبيل ؟

اننا نعرف جميعا ان المؤتمر المطلوب عقده هنا ، الذى قدمت نتيجته بالفعل ، سيكون مجرد عمل من الاعمال الايديولوجية ، ومجرد حرب بوسائل اخرى ضد دولة اسرائيل ، اى عطية دعائية . ان المطالبة بعقد هذا المؤتمر في ظل هذه الظروف من الحكم المسبق ، انما تضع نزاهة هذه الهيئة موضع شك .

ونحن نعتقد ان الامم المتحدة يجب الا تضع نزاهتها موضع الشك . كما نؤمن بأن للولايات المتحدة الحق في ان تحترم سيادتها ، وأن دولة اسرائيل لها الحق في ان تتوقع العدالة والنزاهة من هذه الهيئة ، بل الواقع ان شعوب العالم لها الحق في ان تتوقع ان تكون جهودنا الرامية الى تحقيق السلم وحسم الصراعات جهودا تبذل بحسن نية صوب السلم وحل الصراعات .

انني أجد ان أحد مشاريع القرارات وهو A/39/L.39 يوفر دليلا طسى العدالة الموجودة في مشاريع القرارات هذه . وانني أشير الى الفقرة الفرعية (د) من الفقرة الثانية التي تطلب من ادارة شؤون الاعلام أن تقوم بالتعاون والتنسيق التامين مع اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف في " نشر رسائل اخبارية ومقالات ، كل في منشوراتها ، من الانتهاكات الاسرائيلية لحقوق الانسان للسكان العرب في الأراضي المحتلة " .

انني أسأل أين هي النزاهة في هذا المطلب ؟ أين الاهتمام بحقوق الانسان لكل السكان في تلك المنطقة ؟ أين هي الروح الحسيفة التي يحق لكل الأعضاء وكل الشعوب أن يتوقعوها من هذه الجمعية العامة ؟

الرئيس (ترجمة شفوية من الانكليزية) : أفهم أن مراقب منظمة التحرير الفلسطينية يود أن يدلي ببيان ، وأعطيه الكلمة وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٢٣٧ (د - ٢٩) المؤرخ في ٢٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ .

السيد ترزى (منظمة التحرير الفلسطينية) (ترجمة شفوية من الانكليزية) :
اننا ان نقرب من الاحتفال بولادة رسول السلام ، فاننا ، نحن الشعب الذي يأتي من أرض السلام ، سنحتفل اليوم أيضا بالتأكيد واعادة التأكيد لعزم المجتمع الدولي على تحقيق السلم من طريق حل سلمي ، ومن طريق عملية سلمية .

لقد رأينا ثلاثة أضواء حمراء خلال عملية التصويت ، ولكنني أؤكد لهذه الجمعية أن هذه الأضواء الثلاثة لن تمنعنا بأى حال من مآثرنا وجهودنا لبلوغ السلم الذي طال انتظاره من قبل شعب فلسطين وشعوب الشرق الأوسط ، وسائر الشعوب في العالم . ان دموع التماسيح ذرفت من ممثلة حكومة الولايات المتحدة بعد ظهر اليوم طسى الضحايا الفلسطينيين الذين ذهبوا ضحية استعمال القوة ، في الوقت الذي ترفض فيه الولايات المتحدة الاعتراف بأنها الدعامة السياسية والدبلوماسية للسياسات والممارسات الاسرائيلية . انها حكومة الولايات المتحدة التي توفر الرصاصات والاستثمارات المتعددة

الملايين للتوسع العدواني والخبيث للكيان الصهيوني ، كما توفر له المجال الحيوى .
انها الولايات المتحدة التي تساعد على ادامة الحالة الراهنة . انها الولايات المتحدة
التي تعوق النداء من أجل فقد مؤتمر للسلم .

ومنذ ثلاثة أسابيع فقط ، اكد مجلسنا الوطني ان الاطار السليم للتوصل الى
حل هو عقد مؤتمر سلم دولي تحت اشراف الأمم المتحدة ، وبالتشاور مع مجلس الأمن ،
وطبيعة الحال ، باشتراك اطراف الصراع العربي الاسرائيلي . وطبيعي أن يكون
الطرف الأساسي هو الشعب الفلسطيني الذي تمثله منظمة التحرير الفلسطينية . ان مؤتمرا
للسلم ترعاه الأمم المتحدة هو المحفل السليم ، لأن الأمم المتحدة هي التي ساعدت على
خلق قضية فلسطين . ولا أرى أى توازن بين قضية فلسطين والحالة القائمة بين الدول
المجاورة في كل أنحاء العالم . ان الأمم المتحدة لا تثير النزاع بين بيرو واكوادور . ولكن
بالنسبة لقضية فلسطين ، كان تدخل الولايات المتحدة وضغطها قد أدى الى تقسيم
بلدى وشعبى وتشريد ملايين الفلسطينيين .

لقد استمعت الجمعية العامة صباح اليوم الى بعض التزييفات التاريخية . لقد
وصف أول مبعوث للسلم من قبل الأمم المتحدة ، الراحل الكونت فولك برنادوث منشأ مشكلة
اللاجئين الفلسطينيين ، وهو الذى لم يغتلبه سوى وزير خارجية اسرائيل الحالى ،
والحزب الذى لديه ممثل جالس هنا ، وهو الحزب نفسه الذى تعاون مع النازيين فى
الحرب العالمية الثانية وطالب بالتعاون مع هتلر ضد الانكليز . نعم . لقد كان
الكونت فولك برنادوث الذى أشار فى تقريره الأول الى أصل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين .
وقال ممثل تل أبيب ، فى بيانه ان سبب الصراع العربى الاسرائيلي لا يكمن فى
الأراضي التى تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ ، ولا فى مشكلة اللاجئين التى نجمت
من تلك الهجمات ، وما الى ذلك ، اننى أوافق على أن السبب الجذرى يكمن فى خطط
الصهاينة وايدولوجيتهم وسياسة مجالهم الحيوى ، وهم الذين وجدوا قاعدة فى وطنى
فلسطين .

انهم يطالبون بالمفاوضات . ماذا بإمكاننا أن نضيفه الى قرار مجلسنا الوطني الذي مؤداه انه ينبغي انعقاد مؤتمر السلم الذي تجلس فيه أطراف الصراع العربي الاسرائيلي سوية للتباحث بشأن السلم ؟ كم بإمكاننا أن نكون أكثر تحضرا ؟ ولكن بالطبع ، اذا كان المطلوب هو " السلام الأمريكي " و " السلام الاسرائيلي " ، حينئذ سوف تستمر الأضواء الحمراء التي رأيناها خلال عملية التصويت عقبه في طريق تحقيق السلم .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد طلب بعض الممثلين

التكلم ممارسة لحقوقهم في الرد .

قبل ان أعطيهم الكلمة ، أود ان اذكر الأعضاء ، انه وفقا لقرار الجمعية العامة ٤٠١ / ٣٤ ، تقتصر مدة البيانات التي تلقى ممارسة لحق الرد على مشردقائق فسي الكلمة الأولى ، وخمس دقائق في الكلمة الثانية ، وينبغي ان تدلي الوفود بها من مقاعدها .

السيد فرطاس (الجاهيرية العربية الليبية) : لقد استمعنا صباح

اليوم الى محاولة جديدة لا عادة كتابة التاريخ . وهي محاولة لن يكتب لها أكثر مما كتب لمثيلاتها ، تلك التي دأبنا على الاستماع اليها في هذه القاعة ، وفي غيرها من قاعات اللجان المختصة في كل دورة من دورات الجمعية العامة . لقد حاول ممثل الكيان الصهيوني ان يزور الحقائق التاريخية الثابتة ، ويظهر الجانب العربي في صورة المعتدى ، والجانب الصهيوني في صورة الجانب المعتدى طيه الذي يرد العدوان ويدراً الأخطار ، وأن الأراضي التي احتلتها كانت خلال عمليات عسكرية مشروعة ممارسة لحق الدفاع من النفس .

لنبدأ بما حدث عام ١٩٤٨ . لقد وصف ممثل الكيان الصهيوني في هذه القاعة في السنة الماضية ، ومثله في هذه السنة في اللجنة الخامسة ، الحركة الصهيونية بأنها أعظم حركة تحرير في العالم . انهما يشيران الى تلك العمليات العسكرية الواسعة

التي قامت بها الفيلق الصهيونية وهمايات الهاغانا ضد الانتداب البريطاني ، ضد المواطنين الفلسطينيين بهدف طرد الانتداب ، وتفريخ الوطن الفلسطيني من سكانه الأصليين الفلسطينيين الذين ولدوا فيه هم وآباؤهم وأجدادهم منذ عدة قرون . وقد اتسعت تلك العطيات العسكرية لتشمل بعض الأقطار العربية المجاورة لفلسطين ، الأمر الذي أدى الى المواجهات العسكرية المعروفة والتي استدرجها الجانب الصهيوني لتكريس الغزو والاحتلال الصهيوني لأرض فلسطين .

لقد كان المعتدى عام ١٩٤٨ هو الجانب الصهيوني الذي كان يطبق مقولسة مؤسس الصهيونية العالمية " فلسطين وطن بدون شعب ، واليهود شعب بدون وطن " . والفعل ، قامت الفيلق الصهيونية بتفريغ فلسطين من سكانها الأصليين ، حيث تم طرد ٩٠٠ مواطن فلسطيني ليحل محلهم من تبقى من اليهود اللاجئين فسي أوروبا . اذن ، تكرارا المعتدى عام ١٩٤٨ كان الجانب الصهيوني .

وفي عام ١٩٥٦ ، قام الكيان الصهيوني بالاشتراك مع دولتين أخريين بالعدوان على مصر احتجاجا على تأميم قناة السويس . وقد وصلت قوات الاحتلال الصهيوني الى مشارف الضفة الشرقية لقناة السويس عام ١٩٥٦ . فهل كان تأميم قناة السويس يشكل حقا عدوانا على الكيان الصهيوني ؟ لم يقتنع الرئيس الأمريكي دوايت ايزنهاور بهذا المنطق الصهيوني ، ووقف بشدة ضد العدوان الصهيوني وطالب يومئذ بضرورة انسحاب القوات الصهيونية المعتدية .

وفي عام ١٩٦٧ ، قام الكيان الصهيوني بمفاجأة المطارات المصرية صباح يوم الاثنين الموافق ٥ حزيران / يونيه ١٩٦٧ ، بغارات جوية مكثفة شطت كل المطارات المصرية احتجاجا على ترتيبات أمنية قامت بها مصر في شرم الشيخ . فهل كانت تلك الترتيبات الأمنية تشكل حقا عدوانا على الكيان الصهيوني ؟ لم يقتنع الرئيس الفرنسي شارل ديغول بهذا المنطق الصهيوني . ووقف موقفا حاسما ضد العدوان . وكان موقفه نقطة تحول في سياسة الحكومة الفرنسية ازاء مشكلتي فلسطين والشرق الأوسط .

في عام ١٩٧٣ ، اضطر العرب ، للمرة الأولى الى ممارسة حق الدفاع عن النفس لتحرير الأرض وازالة العدوان بعد ست سنوات كاملة من وقوع العدوان والاصرار على الاحتلال .

في كل تلك المواجهات والحروب كان الكيان الصهيوني ، وكل المقاييس العسكرية والسياسية والاخلاقية ، هو الجانب المعتدى ، ان تبسيط الأمور وتسطيحها ، كما شاهدنا صباح اليوم بشكل يخل بالتاريخ والواقع ، لا يمكن أن يخدم أي هدف . فلم

يهرب الفلسطينيون بتحريض من أشقائهم العرب ، وانما هربوا خوفا من المجازر البشرية مثل مجزرتي دير ياسين وقبية المشهورتين . لم يكن هناك أمان لأحد حتى لممثل الأمين العام لهذه الهيئة الذي اغتيل في الفندق الذي يقيم فيه . لم يخرج أى مواطن فلسطيني من تلقاء نفسه ، ان المواطنين الذين قد يخرجون غدا أو بعد غد من الأراضي العربية المحتلة ، سوف لن يخرج أى منهم من تلقاء نفسه ، وانما خوفا من تهديد مائير كاهانا الذى يردد دوما أن طى الفلسطينيين أن يخرجوا أحياء والا سوف نخرجهم أمواتا .

لابد من عودة أولئك اللاجئين الى ديارهم وفقا لقرار الجمعية العامة ١٩٤

(د - ٣) لعام ١٩٤٩ .

لقد استمعنا صباح اليوم الى من يشكك حتى في حق تقرير المصير وشرعية التمسك به . ان التشكيك في شرعية التمسك بهذا المبدأ العظيم من مبادئ الأمم المتحدة يعكس الرفض الصهيوني لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره واقامة دولته الفلسطينية طى كامل ترابه الوطني .

السيد لونا (بيرو) (ترجمة شفوية من الاسبانية) : انني مضطر للكلام

في هذه المرحلة للأسباب التالية :

لقد ذكر ممثل الولايات المتحدة في تعليق تصويته الأخير ان العلاقات بين بيرو واكوادور هي مثال لحالة وصفها في غير دقة . فلا يوجد أى نزاع بين بيرو والدول التي تشترك معها في الحدود . ما فتئت بيرو طى مدى أربعين عاما ملتزمة باتفاقيات ملزمة لجميع الأطراف .

السيد البورنوز (اكوادور) (ترجمة شفوية من الاسبانية) : يود ممثل

اكوادور ، في هذه المناسبة ، أن يكرر ما ذكره وزير خارجية اكوادور ، السيد تيران تيران في الجمعية العامة عندما تكلم من اعادة تأكيد حقوق اكوادور بوصفه بلدا يقع طى نهر الأمازون ، حيث قال ان تلك الحقوق ترجع الى وقت اكتشاف الامازون في رحلة

كيتوالاستكشافية . لقد سعى اكوادور ، وفقا لتقاليد بوضفه دولة محبة للسلم وملتزمة بالقانون ، الى اقامة علاقات سلمية مع بيرو وتهيئة التفاهم المتبادل بينهما توطئة لاجساد تسوية عادلة نزيهة لمنازعاتهما المتعلقة بالحدود .

الرئيس (ترجمة شفوية من الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن لمراقب

جامعة الدول العربية الذي طلب الادلاء ببيان للرد وفقا لقرار الجمعية العامة ٤٧٧ (د - ٥) الصادر في أول تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٥٠ .

السيد مقصود (جامعة الدول العربية) (ترجمة شفوية من الانكليزية) :

لقد استمعنا صباح اليوم لممثل اسرائيل وهو يقوم باطلاق قذائفه لتشويه حقائق وخلفية القضية الفلسطينية . ولا أرى أن هناك حاجة لأن أفند الكثير من تلك المهاترات سوى ان أقول أن كثيرا مما قاله كان مجرد محاولة يفترض فيها ان الدول الأعضاء في هذا المحفل ليسوا سذجا فحسب ، بل يسهل اقناعهم بالحقائق المشوهة التي قدمها . لقد قال في مستهل بيانه أن قضية الشعب الفلسطيني وحقوقه المشروعة شعارات ، لقد حول قضايا تحتل مكانة مقدسة لدى أمة بأسرها . وهي قضايا حظيت باحترام واعتراف المجتمع الدولي الى شعارات . ان تحويلها الى مجرد شعارات انما يستهين بذكاء المجتمع الدولي ، ولكن الاستهانة بذكاء المجتمع الدولي أصبحت أمرا مألوفاً . وما هو أكثر من ذلك هو أنه حول عبارتي " التوسع الاسرائيلي " و " العدو ان الاسرائيلي " الى أيديولوجية أساطير كما وصفها . وليس الوقت مناسباً الآن لأن نقول : اين ولدت اسرائيل من خلال خطة التقسيم وأين تقف اسرائيل الآن ، ان مجرد التنويه من أن اسرائيل قد انسحبت من سيناء ، كتنازل من جانبها ، حيث يوجد الكثير من الاحتمالات من الموارد النفطية ، يدل على أن ذلك النوع من الانسحاب ينطوي على حقد تاريخي .

لقد أصبحت هذه التشبهيات للحقائق مسألة مألوفة في هذه الهيئة ولهمــــــه
المحاولة الرامية الى تحويل قضية فلسطين الى مجرد مسألة لاجئين - لاجئين عرب وبهمــــود
ولا جئين فلسطينيين - عيان أساسيان . أولهما ان هناك مواطنين من اليهود في بلدان
عربية كثيرة ، ونحن نعرف ما حدث في بغداد عندما حرّض عدد من الأفراد اليهود على
الذهاب الى اسرائيل . وكانت هناك خطة صهيونية بوجود زيادة عدد هؤلاء الافراد اليهود
زيادة كبيرة . وقد سمعنا آنذاك كيف تعرضت معابد ومناجر يهودية للقصف ، ثم تبين لنا
في مرحلة لاحقة ان هذه الحوادث كانت من عمل نفر من رجال المخابرات التابعين للمنظمة
الصهيونية والدولة الاسرائيلية . ونعلم بالمثل بما حدث في عام ١٩٥٢ فيما عرف بفضيحة
لافون التي قام خلالها عملاء المخابرات الاسرائيلية بقصف مكاتب الولايات المتحدة بغية
زيادة تدهور العلاقات المصرية الامريكية . وقد تبين لنا في مرحلة لاحقة ان أولئك العملاء
الاسرائيليين استقبلوا كأبطال في احدى عمليات تبادل الأسرى .

ولا أريد ان افند او احاول النقاش عند هذه التشبهيات العديدة ، فالأهم من
ذلك هو ما سعى ممثل استراليا لأن يقوله وهو ان المؤتمر الدولي ينبغي ان تتفق عليه
الأطراف . ومن الامور الطبيعية ان يتحقق ذلك ، ولكن هل يمكن لممثل استراليا ان يقول
لنا الى متى يمكن لهذه الهيئة الدولية ان تنتظر ؟ هل هناك اطار زمني يمكن قبوله ؟
ويقول بعد ذلك ان ذلك المؤتمر ينبغي في نطاق صلاحيته ألا يفرض أية " نتيجة سابقة " .
ما الذي نتفاوض بشأنه ان ؟ اننا نتفاوض بشأن امكانية التوصل الى نتيجة تقبل قبولها
متبادلا . اننا لا نتفاوض من أجل التفاوض في حد ذاته . هل يرى وفد استراليا في نطاق
صلاحية المؤتمر المقترح انكارا لحق اسرائيل في البقاء في اطار حدود آمنة ؟ ان السؤال
الذي يطرح في هذه اللحظة لممثل استراليا ، ويفترض أن يطرح أيضا لممثل الولايات
المتحدة هو : أي حدود يعترف بها ؟ وأي حدود لاسرائيل يريد منا ان نعترف بهما ؟
اننا عندما نتكلم عن تحديد النتيجة ، فاننا نعني انه من الضروري ان تحدد النتيجة سلفا
ليس من حيث التفاصيل ، وانما على الاقل من حيث المبدأ ومن حيث الطرائق .

لقد قال ممثل الولايات المتحدة ان الولايات المتحدة أظهرت تعاطفا مع شعب فلسطين ، وأشار الى الخدمات الانسانية والاجتماعية التي قدمت لها . دعوني أقول بصراحة ووضوح تامين اننا نقدر الاهتمامات الانسانية والخدمات الاجتماعية التي تقدمها مؤسسات تعليمية وغيرها ، حكومية وغير حكومية . ونحن ندرك قول وزير الخارجية شولتز أن الولايات المتحدة تهتم بتحسين نوعية المعيشة للفلسطينيين . ولكن المسألة ليست مسألة أعمال خيرية أو صدقة تقدم للفلسطينيين ؛ انها ليست مسألة اهتمامات انسانية ، رغم ان ذلك له بعد نبيل . فالأمر الهام هو ان هؤلاء الفلسطينيين هم ضحايا . لقد قال ممثل الولايات المتحدة انهم ضحايا من البشر ، وهذه حقيقة نتفق عليها ، ولكننا نتساءل هم ضحايا ماذا ؟ انهم ضحايا التشريد ، ضحايا الحرمان من حقوقهم الشرعية ، ضحايا الممارسات التمييزية التي تنتهجها عن عمد الدولة الاسرائيلية ضد الفلسطينيين في الراعي المحتلة وفي داخل اسرائيل ذاتها . انني لست في حاجة الى ذكر امثلة على الفصل أو العزل الذي يعانيه المواطنون الاسرائيليون الذين هم من أصل عربي . لقد أوجدت اسرائيل " دولة يهودية " وهي تعريفا دولة قصرية تضفي الطابع المؤسسي على التمييز ضد المواطنين من غير اليهود ، ومن ثم ضد الفلسطينيين الذين هم من غير اليهود في هذه الظروف ، مما يعنسي ان الفلسطينيين يعانون من التمييز ضدهم ومن الحرمان من حقوقهم الشرعية على نحو منهجي . من ثم ، فانه عندما يعترض ممثل الولايات المتحدة على عقد مؤتمر دولي ويعترض على ما ذكرناه من أن اسرائيل ليست دولة محبة للسلام ، فليتذكر اتفاق كامب دافيد الذي كان اتفاقا قامت امريكا بدور الوساطة في التوصل اليه . لقد قامت اسرائيل بعد توقيع هذا الاتفاق بانشاء المزيد من المستوطنات في الراعي المحتلة ، وهاجمت بغداد وغزت لبنان ، علاوة على الغارات التي تشنها يوميا على شعب لبنان واللاجئين الفلسطينيين . ان المفاوضات بحسن نية أمر طيب ؛ ولكن ازاء ما رآه ممثلا بيرو واكوادور وكسان بيعت دهشة لهما كما هو بيعت دهشة لنا يجعلنا نتساءل : هل ما يحدث هو مجرد نزاع على الحدود أم أنه مسألة تتعلق بصير شعب ؟

السيد نيتياهو (اسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد تكلمت هذا الصباح عن أهمية التاريخ . والواقع ان ما سمعته من ممثلي بعض الدول هنا أكد لسي هذه الأهمية ، نظرا لأن القادة العرب لجأوا ، لكي يبرروا أعمالهم العدائية الصارخة ضد بلدي ، الى تقديم حجج يقال انها تستند الى التاريخ .

ان الزعم العربي الأساسي الذي سمعناه اليوم عدة مرات هو ان اليهود استولوا على فلسطين من الشعب الفلسطيني الذي كان يعيش فيها لعصور وانه هو صاحب الحق الشرعي . وفي الامم المتحدة ، ومن هذه المنصة - على سبيل المثال - قال عرفات :

" ان فلسطين كانت مهدا لأقدم الحضارات والثقافات واستمر شعبها العربي ينشر الخضرة والبناء والحضارة والثقافة في ربوعها طوال آلاف السنين " .

(A/PV.2282 ، ص ٢٧)

ثم جاء اليهود ليفتصبوا أرضنا " . هذه السلسلة من التأكيدات كررت دون كلل ، حتى اكتسبت لدى البعض أبعاد الحقيقة البديهيية ، ولكن تلك الحقيقة لا يدعمها التاريخ . فالحقيقة هي ان فلسطين يسكنها اليهود " منذ آلاف السنين " . ان قدم الأمة اليهودية ونضالها القديم من أجل الاستقلال أمر معروف عالميا عن طريق الكتاب المقدس . ولكن ما هو غير معروف بقدر كاف هو نضال اليهود من أجل بلدهم طوال آلاف السنين التسي أعقبت العهد التوراتي - وبالرغم من تشتت أعداد كبيرة من اليهود ، فانهم ظلوا يعيشون في ذلك البلد على مدى القرون خلال الغزو الروماني والغزو البيزنطي والغزو العربي - الذي حاول فيه العرب كسب تأييد اليهود لهم - ثم في عهد المماليك والأتراك ، ويمكنني أيضا أن اقول البريطانيون .

ولكن بعد ان أنهى استقلال اليهود في ذلك البلد ، لم يطالب أى شعب آخر به ، ولم يعاود المطالبة بذلك البلد اى شعب آخر بوصفه بلده الفريد ، ولم يقم ببنائه . لقد كان البلد مهملًا ومدمرًا ؛ لقد كان اطلالا . وعندما عادت اعداد كبيرة من اليهود في القرن التاسع عشر وجدت هذا البلد صحرا .

وأنا واثق من أن عرفات والعديد من المتكلمين هنا يصفون فلسطين قبل عودة اليهود بأنها " منطقة خضراء تعج بالسكان " . ولكن جميع الرحالة الغربيين في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، دون استثناء ، رووا قصة مختلفة .

ففي عام ١٧٣٨ ، كتب توماس شو ، وهو انكليزي ، عن " عدم وجود اناس ليطلقوا اراضي فلسطين الخصبة " . فهل كان توماس شو من دعاة الصهيونية ؟

وفي عام ١٧٨٥ ، وصف قسطنطين فرانسوا فولنيه ، وهو فرنسي البلد بأنه " خارب " و " مقفر " . هل كان فرانسوا فولنيه داعية للصهيونية ؟

وفي عام ١٨٢٤ ، كتب الكسندر كيث ، مستعيدا وصف فولنيه :

" لم تصل الارض في زمنه الدرجة النهائية من الاقفار والخلو من السكان " . هل كان الكسندر كيث داعية للصهيونية ؟ حسنا قد يكون شخص آخر ، ولكن ماذا عن الفونسو دى لا مارتين ، الذى قال في عام ١٨٣٥ :

" في الواقع ، أننا لم نر خارج أبواب القدس اى شيء حي ، ولم نسمع اى صوت حي ، ووجدنا نفس الفراغ ونفس الصمت . . . الذى كنا نتوقعه أمام بوابتي مدفني بومباى وهرقل . . . صمت مطبق يخيم على البلدة والطرق و على البلد . . . قبر شعب كامل " .

هل كان دى لا مارتين داعية صهيونية ؟

وماذا بالنسبة لأشهر الرحالة الذين سافروا الى الاراضي المقدسة ، مارك توين ؟ لقد زار فلسطين في عام ١٨٦٧ ووصف الرحلة التي قام بها في الجليل . وهذا هو ما قاله :

" اننا لم نر اى انسان على طول الطريق " . هل كان توين داعية صهيونية أيضا ؟ بالطبع لا .

لم يكن أى من هؤلاء الرجال العظام داعية صهيونيا . فماذا كانوا ؟ لقد كانوا
مخبرين موضوعيين عما رأوا بأعينهم . وفي الواقع ، فقد لاحظ رسام الخرائط العظيم ،
أ . ب . ستانلي في تقرير نشر في عام ١٨٨١ :

" في يهوذا " يلاحظ الأعضاء انه لم يشر اليها باسم الضفة الغربية ، ان ان
ذلك المصطلح لم يخترع الا بعد ان سيطر الأردن على تلك المنطقة - " ليس من
المبالغه القول بأنه ليس في يهوذا من أثر للحياة أو السكان على مسافة اميال وأميال " .
هل كان آرثر بنرين ستانلي داعية صهيونيا ؟ دعوني اختتم كلمتي باقتباس آخر من
مارك توين ، الذى قال :

" لقد كانت فلسطين بلدا مقفرا ، متسعا من الأرض صامتا وحزيننا . . .
حتى شجرة الزيتون ونبته الصبار اللتان تألفان الأرض البوار هجرتا ذلك البلد
تقريبا " .

والآن ، ان هنا شخصا كاذبا . هنا شخص لا يقول الحقيقة . اما ان يكون مارك
توين او عرفات . واقترح أن نضع هذا موضع الاختبار بالنسبة لمقات ومقات الرحالة وواعصي
الخرائط والمحررين والناس الذين سافروا الى هذه الارض قبل ان تكون هناك جمعية عامسة
كهذه ، يمكن أن يقال فيها الكذب والتشويه ونما سؤال . ولكن هناك تاريخ ، هناك تاريخ .
على حد قول مارك توين ، كيف نشأت هذه " الأرض البوار " ؟ كيف حدث انه كان يوجد في
عام ١٨٨٠ في ذلك البلد اقل من مائة الف نسمة ؟ كيف عادت الحياة الى ذلك البلد ؟
وكيف وجدت الآن جميع هذه الملايين من الناس ؟ لا يمكن ان يكونوا قد تكاثروا بالتوالد .
فهذا غير ممكن من الناحية البيولوجية .

لقد عادت الحياة الى هذه الأرض البوار من خلال جهود اليهود العاقد يسن .
وقد هاجر العرب من الاراضي المجاورة في موجات ليستفيدوا من الاقتصاد المتنامي السدى
اقامه اليهود . وفي الفترة من ١٨٩٣ الى ١٩٤٧ ، تضاعف عدد السكان العرب في المناطق
المأهولة باليهود خمسة اضعاف وهذه نسبة مذهلة . وكما لاحظ ونستون تشرشل في عام

: ١٩٣٩

" ان العرب لم يتعرضوا للاضطهاد ، وانما تجمعوا باعدادهم الكبيرة
وتضاعفوا في البلد " .

انني لم اقل ان الأردن هي فلسطين وفلسطين هي الأردن . ان ياسر عرفات
هو الذي قال ذلك . كما ان الطك حسينا قال ذلك ايضاً . ان لعرب فلسطين دولة خاصة
بهم بالفعل هي الأردن . وهي تشكل ٧٧ في المائة من مساحة فلسطين التي شطها
الانتداب ، بينما تغطي دولة اسرائيل ال ٢٣ في المائة المتبقية .
وبكل تأكيد ، يتحتم على الذين يقبلون دون مناقشة القومية الفلسطينية وحقوق
الفلسطينيين في دولة مستقلة ان يسألوا انفسهم : هل هناك امان عربيتان فلسطينيتان
ام ان تلك الامة تحتاج الى دولتين ؟ ان التاريخ يعطينا الجواب .

السيد القيسي (العراق) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : انني لم اكن

اعتزم ممارسة حق الرد لأن الوقت متأخر . ولكني شعرت اني مضطر لذلك ، خاصة بعد
الاستماع الى مثل اسرائيل .

عندما يتعلق الأمر بتقييم التاريخ بالنسبة للاقاليم ، لا ينبغي للمرء ان ينسى
القانون . انني كمحام متواضع مقتنع تماما ان محامي القانون الدولي يضحكون من اشد اقبهم
عندما يسمعون كما قال مثل اسرائيل للتوبكل وضوح ، انه عندما اعلن الشعب اليهودي
استقلاله ، وطى وجه التحديد في عام ١٩٤٨ ، كما قال ، كان اقليم فلسطين ما نسميه
بالقانون الدولي شيئاً لا مالك له .

انني اعتقد ان هذه قمة الحماقة وقمة المغالطة وقمة الخيالات المضحكة . ان نظرية
الشيء الذي لا مالك له بالنسبة للأرض نظرية ، كما نعلم جميعاً ، تم التخلي عنها منذ نهاية
القرن التاسع عشر .

السيد فرطاس (الجمهورية العربية الليبية) : اذا اتبعنا الأسلوب

الذي جرى ترسيخه في هذه القاعة فاننا نعطي الحق لآلاف الحضارات في أن يتوجهوا
الى حيث توجد آثار اجدادهم ، الفينيقيين والافريق والرومان . ان الذي سنطردوا
الفلسطينيين من منازلهم ومزارعهم واستولوا على ممتلكاتهم لم يولد أي منهم طسسى أرض

فلسطين ، وانما هاجروا اليها من بلدان أورصية وآسيوية . وسأكتفي بذكر عدد قليل ممن أولئك المهاجرين الذين لعبوا دورا رئيسيا في عملية تفريخ الأرض الفلسطينية المحتلة ممن سكانها الأصليين ، وذلك على سبيل المثال لا الحصر .

ان ديفيد بن غوريون ، مؤسس المabay وزعيم رافي الذي رأس وزارة الاحتلال عشر مرات، هاجر الى فلسطين وعمره ٢٠ عاما . مناحيم بيغين ، صاحب مقولة " الفلسطينيون حيوانات برجلين اثنتين " ومؤسس كتلة حيروت ، الذي رأس وزارة الاحتلال مرتين ، هاجر الى فلسطين وعمره ٢٩ عاما . شمعون بيريتس ، الذي يرأس حاليا وزارة الاحتلال ، هاجر الى فلسطين وعمره ١١ عاما . ليفي اشكول ، الذي رأس وزارة الاحتلال أربع مرات، هاجر الى فلسطين وعمره ١٩ عاما . غولدا مافير ، صاحبة مقولة " ليس هناك شعب اسمه شعب فلسطين " ، التي رأست وزارة الاحتلال في مرة من المرات ، هاجرت الى فلسطين وعمرها ٢٣ عاما . موسى شاريت ، الذي رأس وزارة الاحتلال مرتين ، هاجر الى فلسطين وعمره ١٢ عاما .

آبا ابيان الذى شغل منصب وزير الخارجية في حكومة الاحتلال في وقت من الأوقات ويرأس حاليا لجنة الشؤون الخارجية فيما يسمى بالكينيسيت هاجر الى فلسطين وعمره خمسة وعشرون عاما . اسحق بن صفي الذي رأس دولة الاحتلال ثلاث مرات هاجر الى فلسطين وعمره اثنان وعشرون عاما . زلمان شازار الذى رأس دولة الاحتلال مرتين اثنتين هاجر الى فلسطين وعمره خمسة وثلاثون عاما . مردخاي بن بورات الذى كان وزيرا دون وزارة في حكومة مناхим بيغين وصاحب المقولة المشهورة : "العدالة لا تتطلب عودة اللاجئين الى وطنه" والذى يرأس حاليا لجنة "بورات" ومهبتها اعادة النظر في الاستيطان في فلسطين المحتلة هاجر الى فلسطين وعمره اثنا عشر عاما .

ويجدر بالذكر أن مردخاي بن بورات مولود في بلد عربي و صدر في ذلك البلد مرسوم جمهورى يسمح بعودة كل مواطن يهودى الى البلد اذا شاء ولم يعد الى بلاده حتى الآن وهو الآن يضع الخطط لتفريغ بلد آخر من سكانه الأصليين تحت شعار "ان العدالة لا تتطلب عودة اللاجئين الى وطنه" وان لكل يهودى الحق في استيطان أى جزء من أرض اسرائيل التوراة .

السيد رجائي خراساني (جمهورية ايران الاسلامية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : أود أن أشير الى ثلاث نقاط في ممارستي لحق الرد . احداها هي أنه عندما يشير وفد بلادى الى "الأرض المحتلة" فاننا نشير اليها عادة باسمها الأصلي ونقول "فلسطين المحتلة" أو نشير اليها باسمها الراهن الحقيقي وهو "القاعدة الصهيونية" . واذا أشرت في خطاباتي الى التسمية الاصطناعية "اسرائيل" فذلك ببساطة لأنني أقتبس عن شخص آخر . هذه هي النقطة الأولى .

والنقطة الثانية هي أن مثل القاعدة الصهيونية يحاول تبرير اعادة الاستعمار . وكثير من المستعمرات والمستعمرين يعلمون جيدا أن الاستعمار يبرر غالبا على نحو خاطئ باللجوء الى التعليل غير المنطقي أنه يؤدي الى التنمية والرخاء الاقتصادى ويجلب السعادة المادية الى المنطقة .

اننا جئنا من العالم الثالث ، وفي كثير من بلداننا توجد صحارى ومناطق قفسرا . ولم يخطر لنا أن نطلب الى الصهاينة أن يأتوا للإصلاح أوليينا على هذه المناطق . اننا نحب أوطاننا كما هي ونكره أن نرى الهيمنة الصهيونية والتدخل في بلداننا . وانني على ثقة من أن الفلسطينيين يحسون بنفس الاحساس . ومن ثم فلا يمكن ايجاد أى مبرر لكل هذه الحمولة من الكلام السخيف الذى سمعناه من الممثل الصهيوني .

ثالثا ، فيما يتعلق باقامة العناصر الصهيونية في فلسطين ليس لدى وفد بلادى أى اعتراض على اليهود الذين كانوا يقيمون في فلسطين منذ قرون أو على اليهود الاشكنازيين الذين قد يرغبون في البقاء هناك عندما ينصب علم فلسطين على كامل أرض فلسطين . وهذه ستكون السياسة الوحيدة التي تترك لحكومة فلسطين . وانما لا نعترض الا على احتلال دولة فلسطين وادارتها تحت اسم زائف أطلقته عليها ، للأسف ، الأمم المتحدة . ان دولة اسرائيل كما يسمونها ان هي الا دولة صهيونية عنصرية . ونحن نعترض على هذا ولكن اذا كان بعض اليهود الاشكنازيين يرغبون في البقاء في فلسطين بعد تحريرها فلا اعتراض لنا على ذلك .

السيد نيتنياهو (اسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لم أقل انه

لم تكن هناك مطالب عربية في فلسطين في ١٩٤٨ . لقد قلت انه لم يكن هناك مثل هذا المطلب عبر القرون ، واذا كان لي أن أستعمل الكلمات التي سمعتها هنا منذ زمن سحيق ، من جانب الشعب الفلسطيني . والحقيقة أن مثل العراق اختار أن ينحرف في رده السى ١٩٤٨ واعتقد أن هذا يكشف عن نواياه .

ولم أقل كذلك ان اليهود لم يواصلوا الهجرة الى فلسطين بعد بداية القرن العشرين . وانما قلت ان الهجرة بدأت في القرن التاسع عشره ولكنني ذكرت حقيقة أن ذلك البلد كان قفرا في الواقع كما يؤكد مختلف الرحالة الذين ذكرت أقوالهم . وما قلت هو أننا لم نقم بالتنمية في أرض شعب آخره . لقد عدنا الى أرضنا حيث كان لنا وجود مستمر ، وان لم يكن بالسفح الا زدهار ، لأنه لم يكن هناك أشخاص كثيرون في المقام الأول ولكننا نحن الذين قمنا بالتنمية . لقد كانت مزرعة جدى الكبير التي أقامها في ١٨٩٦ هي التي أدت الى دفعت هائلة ، وكذلك

العديد من المزارع التي أقيمت في أماكن أخرى ، دفعة هائلة من الهجرة العربية الى البلد . وقد رحبنا بأولئك العرب . وفيما يتعلق بنا كان لهم مكان في أرضنا بعكس موقفهم . ويجدر بي أن أعترف أنني استمعت اليوم الى نبرة غير سارة لأن رفض العرب النظر الى المشكلة كما هي - وليس بوصفها مشكلة لاجئين ، ولم أقترح ذلك أيضا - أى كنزاع على الحدود واصرارهم على المطالبة بدولة فلسطينية عربية ثانية يجعلان المرء يعجب ما اذا كانوا مستعدين أن يقدموا أكثر من التشدد بالكلام عن حق اسرائيل في الوجود أو ما اذا كانت مناوراتهم هي مجرد استراتيجيات مختلفة في حملتهم من أجل تدمير اسرائيل . ان هذا يشير بطبيعة الحال الى تلك البلدان العربية التي ما زالت ترفض الاعتراف باسرائيل . وليس هناك ما يزيد هذا الشك أكثر من اصرار الزعماء العرب على تحديد منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الوحيد للفلسطينيين العرب . هل تمثل منظمة التحرير الفلسطينية الفلسطينيين العرب؟ وحتى وقت قريب - ويجب أن أقول هذا - لم يكن ممن المستصوب لآى عربي أن يتشكك في هذه المزاعم أو يتحدى سياسة منظمة التحرير الفلسطينية أو أن يتحداها . وفي الواقع كان ذلك خطرا داهما وكان هناك الكثيرون ممن قاموا بذلك ومن بينهم عبد النور جنح وعضو مجلس رام الله البلدى الذى هاجم منظمة التحرير الفلسطينية علنا وهاشم خوزندار امام غزة الذى آيد كاسب ديفيد وكان معروفا بأرائه المعتدلة . ومحمد حامد أبو وردة نائب رئيس مجلس جباليا الذى آيد السلم بين مصر واسرائيل ؛ ويوسف الخطيب رئيس رابطة القرى لمنطقة رام الله الذى طالب بالتعايش مع اسرائيل ، وهناك اسم أنا على ثقة من أن جميع الوفود تعرفه وهو عصام سرطاوى الذى أوصى بالتوصل الى تسوية سلمية مع الدولة اليهودية .

ولا أحد من هؤلاء الأشخاص حي اليوم . فقد قتل جنح في ١٩٧٨ وخوزندار في ١٩٧٩ وأبو وردة في ١٩٨٠ وقتل الخطيب هو وولده البالغ من العمر ٢٣ عاما في ١٩٨١ وقتل سرطاوى في ١٩٨٣ . وهناك اغتيالات أكثر وكل هذه الاغتيالات قامت بتنفيذها منظمة التحرير الفلسطينية التي تدعي " ديمقراطيا " أنها تتكلم نيابة عنهم . وفي الواقع من حزيران / يونيو ١٩٦٧ حتى كانون الثاني / يناير ١٩٨٢ اغتالت منظمة التحرير الفلسطينية وحدها ٣٤٦

من الفلسطينيين العرب الذين تجاسروا على الكلام ضد المنظمة، ويشمل هذا غالباً
نساءهم وأطفالهم .
ولكن لدينا الآن تطورا جديدا فهناك على الأقل عدوان لدوان يزعمان أنهما
الممثل الوحيد للفلسطينيين العرب . ويواصلان انتهاج الطريقة التقليدية في أن يقضي
كل منهما على الآخر أو يقضي على من يحاول تشيل الفلسطينيين العرب بالرصاص .
والآن يوجد كثير من الفلسطينيين العرب الذين لو تحرروا من التهديد بالاغتيال
لتكلموا عن التعايش العربي اليهودي . ان مأساة الفلسطينيين العرب أنهم منذ العشرينات ،
منذ أيام الحاج أمين الحسيني المفتي الكبير الى أيام أحمد الشقيري وياسر عرفات أصبحوا
تحت نير طفيان عصابة صغيرة عنيفة مصممة على عدم التعايش مع اليهود بل على القضاء
عليهم وهي تطلق الرصاص على أى صوت عربي مخالف .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة لمراقب جامعة

الدول العربية .

السيد مقصود (جامعة الدول العربية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

ثمة أمران يثيران انزعاجي ، أولاً ، أشعر بقلق بالغ ازاء التقاء الموقفين الأمريكي والاسرائيلي حول حصر معالجة قضية فلسطين داخل اطار نزاع على الحدود .

انني لا أحفل بالسجل الاسرائيلي الزاخر بالتحريفات ، ولكنني أهتم بحكم صادر عن دولة من الدولتين العظميين الرئيسيتين تقع عليها مسؤوليات جسام حيال السلم والأمن الدوليين . وانني لا جازف بالقول بأنني آمل أن يكون هذا الالتقاء عرضياً وغير مقصود . بيد أنه يتبين من سجل السنوات القليلة الماضية أن هذا الالتقاء في الواقع ليس محض صدفة عارضة ، وهو يدعو الى الانزعاج لأنه يحول حق الفلسطينيين في تقرير المصير الى مجرد موضوع نزاع على الحدود دون ذكر هذه الحدود أو توضيح أطراف النزاع وأسبابه . والواقع أن هذا النزاع ينطوي على ادامة حرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه السياسية والوطنية الأمر الذي يشكل عقبة كبرى لا تعترض فحسب السبيل أمام عقد مؤتمر السلم الدولي أو وضع طرائق لتحقيق نتيجة سليمة من تسوية تفاوضية وانما تعوق أيضاً التفاهم بين الولايات المتحدة والعالم العربي . ويحدوني الأمل أن تعيد الولايات المتحدة النظر في هذا التبسيط المغالى فيه الذي بيد و سايرا تماما للخط الدعائي للكيان الصهيوني .

ولقد ذكرت الكيان الصهيوني عمداً ، لأن الممثل الاسرائيلي يصر على الكلام عن منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها منظمة ارهابية ، وما لم يحترم ما اعترف به المجتمع الدولي - ألا وهو منظمة التحرير الفلسطينية - فلا يحق له أن يطالب باحترام تسمية افترضها لنفسه . أما السبب الثاني الذي يثير الانزعاج - بل ما هو أكثر من الانزعاج - أقصد الاشعزاز فيتمثل في الحجة التاريخية وإذا جازلي أن أقول ، الهيستورية التي رأيناها خلال الستينات والسبعينات والثمانينات تطغى على عطية انها الاستعمار في جميع أنحاء آسيا وافريقيا وفي العديد من أجزاء أمريكا اللاتينية . وانه بالقطع لآمر مزعج أن يأتي شخص اليوم ويتكلم عن أراض مهجورة وعن تحويل الصحارى الى جنان مردداً بذلك حجة استعمارية بالية

ومعيدا صياقتها كما لو كانت اسرائيل تريد في وقت انحسار فيه الاستعمار أن تنصب نفسها مؤسسة استعمارية ناجحة . انه لا أمر مزعج للغاية أن تلك الحجج التي كانت تساق في القرن التاسع عشر أبان الحقبة العنصرية الاستعمارية تجد من يصدقها ويتداولها في هذه الهيئة . وما يشير انزعاجي أيضا الزعم بأن الوجود اليهودي مستمر في فلسطين وفي غيرها من الأراضي العربية . بالطبع هناك وجود يهودي ، وجود يهودي عربي والعرب الذين يدعون باليهودية جزء لا يتجزأ من المجتمع القومي العربي . ومن ثم فان القول بأن حقيقة وجود يهود عرب تشكل مطلباً بفصلهم في غيتو بدولة قومية عنصرية انما يعد اهانة للتقاليد اليهودية العربية وللعالم العربي بوجه عام وللبنشوية والسياسات والقيم التي تنادي بالدمج العنصري والتي نتسكك بها .

السيد قسراوي (الأردن) : لقد رد وفدى في كلمت بعد ظهر اليوم على ادعاءات وتحريفات الممثل الاسرائيلي . ولكنه قد عاد وأتحفنا مرة ثانية بمحاضرة أخرى حول التاريخ ؛ وقد يكون سبب ذلك حماسه لاظهار واثبات أوراق اعتماده كممثل لاسرائيل التوسعية والعدوانية .

فلقد لجأ الممثل الاسرائيلي الى اسلوب استعمال الذاكرة القصيرة والطويلة معا في التعامل مع التاريخ . فعندما يكون من مصلحة اسرائيل من الذاكرة ، نراه يفعل ذلك فيبدأ بعام ٢٠٠٠ قبل الميلاد ثم يعود ليقفز الى عام ١٩٠٠ بعد الميلاد في عرضه الخاطف لتاريخ المأساة الفلسطينية .

ونحن لا نتوقع من الممثل الاسرائيلي أن يفهم علاقة الوحدة التاريخية بين الأردن وفلسطين وبين الشعبين الأردني والفلسطيني ، فهو تعود أن يتعامل مع الفلسطينيين والعرب من منطلق القوة والاحتلال والتوسع . ان المنطق الذي يستعمله الممثل الاسرائيلي حينما يحاول أن يشير الى الأردن بأنه فلسطين ما وراءه وهدفه الأ محاوله لتمكين اسرائيل من استمرار احتلالها للضفة الغربية وغزة وانكار حقوق الفلسطينيين على ترابهم الوطني في فلسطين وكذلك انكار مسؤولية اسرائيل تجاه المشكلة الفلسطينية ومحاوله حلها على حساب حقوق الآخرين .

وحول العلاقة القانونية بين الأردن وفلسطين فأود أن أقول أو ألفت الانتباه الى ما يلي : اذا كانت الأردن هي جزء من فلسطين كما يقول الممثل الاسرائيلي فكيف يكون الأردن في احتلال جزء منه ، ولكن حتى هذا التناقض قد يكون واردا في المنطق الاسرائيلي والآن كيف يستطيع المتكلمون الاسرائيليون أن يفسروا عد وانهم على الشعب الفلسطيني .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : طلب مراقب منظمة التحرير

الفلسطينية الادلاء بكلمة للرد . وأعطي له الكلمة وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٢٣٧ (د-٢٩) المؤرخ في ٢٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ .

السيد ترزى (منظمة التحرير الفلسطينية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

ان ما نحن بصدده هنا هو السعي من أجل ايجاد سبيل مناسب وعملية مناسبة للحل . ولكن يبدو أن شخصا ما يحاول أن يصرف انتباهنا عن مسألة ايجاد حل . واسمعوا لي أن أذكر بأن عصبة الأمم قد أدرجت بلدى فلسطين في الفئة ألف من البلدان الواقعة تحست الانتداب الأمر الذي يعني حق الشعب الذي كان يعيش في فلسطين عام ١٩٢٢ أن تكون له ادارته ولم يكن يحتاج إلا الخبرة . وفيما بعد تولت بريطانيا ادارتها بوصفها دولة الانتداب وأصدرت لنا جوازات سفر تحمل عبارة " جواز سفر بريطاني : فلسطين " . وقد صدرت تلك الجوازات بموجب المرسوم الخاص بالمواطنة الفلسطينية . وكنا نحمل الجنسية الفلسطينية . وكان يتعين علينا أن نحصل على تأشيرة في كل مرة نريد فيها الذهاب الى عمان لزيارة أقاربنا . أي أنه كان يوجد كيانان متميزان على الأقل منذ عام ١٩٢٢ .

وكما أتذكر ، كنا ندفع شلنا واحدا مقابل استخراج تأشيرة الدخول ، وكانت العملية تستغرق شهرا . وأنا واثق ان بعض أعضاء وفد المملكة المتحدة يذكرون ذلك .
ثالثا ، كان سكان بلدي في عام ١٩٤٧ موزعين بنسبة ٦٦ في المائة من العرب ونسبة ٣٣ في المائة من اليهود . بيد ان الامم المتحدة أخذت على عاتقها تقسيم ذلك البلد اعتسافيا . وأكرر اننا هنا من أجل التوصل الى سبيل ، نظام ، عملية لحل المشكلة وتحقيق السلم في المنطقة .

وفيما يتعلق بمنظمة التحرير الفلسطينية ، فاننا بالطبع نشعر بالفخر والسعادة والامتنان لان الجمعية العامة رحبت بمنظمة التحرير الفلسطينية في عام ١٩٧٤ ودعتنا الى التواجد هنا بوصفنا ممثلين للشعب الفلسطيني . ولكننا نشعر بفخر أكبر بأن الشعب الفلسطيني نفسه يعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية بوصفها ممثلة الوحيد والشرعي . وفي عام ١٩٧٦ قامت الدولة القائمة بالاحتلال باجراء بعض الانتخابات البلدية في الاراضي الفلسطينية المحتلة . ماذا كانت النتيجة ؟ ويمكنني القول بأن اسرائيل لن تجرؤ على تكرار تلك العملية مرة أخرى . وانا ما كنا قد حصلنا على ٨٥ في المائة من الاصوات كمؤيدين لمنظمة التحرير الفلسطينية في عام ١٩٧٦ ، فان اسرائيل بوصفها الدولة القائمة بالاحتلال تعرف تماما ان ١٠٠ في المائة من السكان الآن يؤيدون منظمة التحرير الفلسطينية ، بالرغم من الدبابات الاسرائيلية والحراب الاسرائيلية ، وبالرغم من وجود بعض أعضاء الكنيسة مثل كاهان وحزب هتخيا وكل المجرمين الذين تعاونوا مع النازيين والذين يدعون العنصرية في بلدنا .

ودعوني أخبركم بما يلي . عندما عقدت الامم المتحدة المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين ، كان هناك عدد من اليهود في ذلك المؤتمر . وفي واقع الامر ، كان ممثلنا في احدى دورات لجنة حقوق الانسان بجنيف يهوديا فلسطينيا . اننا لا نهتم على الاطلاق بالديانة الذي ينتمي اليها ، فذلك أمر يخصه . اننا فلسطينيون سواء كنا مسيحيين أو مسلمين أو يهودا . ولقد عشنا ونشأنا في ذلك البلد . ولكن ، كم كان عدد اليهود

الاسرائيليين الذين حضروا المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين بجنييف ؟ وعندما عادوا
زج بالعربي الوحيد في السجن . ولم يتم وضع اليهود الاسرائيليين الذين حضروا المؤتمر
الدولي في السجن . أليس هذا أحط وأدناً شكل من أشكال العنصرية التي يمكن ممارستها ؟
ولكنني أود أن أذكر هذه الجمعية مرة أخرى ، من خلالكم ، سيدي ، اننا هنا
من أجل التوصل الى عملية وأسلوب لوضع حد لشقاء الفلسطينيين . ولا يزال خمسة ملايين
من الفلسطينيين يجاهدون من أجل العودة الى ديارهم والعيش في سلام . لقد خاطب
الرئيس عرفات ، من هذا المنبر ذاته ، المجتمع الدولي وقال ان هناك متسعاً لان نعيش
جميعاً معاً دون تمييز بسبب اللون او الجنس او الانتماء الديني . ويمكنني ان أكرر هنا
بأن هذا هو ما نسعى اليه ، لاننا في فلسطين ، أرض السلام ، يمكننا ان نعيش جميعاً
كشعب واحد .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بذلك نكون قد اختتمنا النظر

في البند ٣٣ من جدول الاعمال .

برنامج العمل

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أتشاور مع الاعضاء فيما

يخص برنامج عملنا . ان امامنا ٢٨ متكلماً يودون تعلييل تصويتهم بشأن الحالة في الشرق
الاوسط . وعلى أساس خبرتنا الحالية ، لن يكون من المستغرب اذا حصلنا أيضاً على طلبات
للتكلم ممارسة لحق الرد . أقترح ان نؤجل النظر في البند التالي المتعلق بالشرق الاوسط
حتى صباح يوم السبت ، لان ما تبقى من برنامج عملنا مستغرق بالكامل . وانني تحت تصرف
الاعضاء . ويمكنني أن أواصل العمل لمدة ٢٨ ساعة دون توقف ، كما فعلت في عام ١٩٨٢ ،
ولكنني بالطبع كنت أصفر بسنتين آنذ .

هل هناك من يعترض على اقتراح عقد الجلسة يوم السبت صباحاً ؟

تقرر ذلك .

رفعت الجلسة الساعة ١٩ / ٤٥